جهاز تنظيم مرفق الكهرباء
وحماية المستهلك

تقرير نشاط الجهاز لعام المالي ٢٠١١/٢٠١٢

المحتويات

المقدمة

مجلس الإدارة

الهيكل التنظيمى

النشأة – الأهداف - الرؤية

الإختصاصات

الكهرباء فى مصر

التراخيص والتعريفة

دعم المنافسة وتطوير المرافق

الطاقات المتجددة

حماية المستهلك وفض المنازعات

التعاون الدولى والاقليمى

التعاون مع التجمعات الاقليمية لأجهزة تنظيم الطاقة

المشاركة فى الاجتماعات الدولية

المشاركة فى الموتمرات العلمية بأوراق بحثية

المعلومات والوثائق

التدريب

شئون الجهاز

التقرير المالى للعام المالى ٢٠١١/٢٠١٢

المقدمة

تعتبر الطاقة الكهربائية عصب الحضارة الحديثة وأحد طرفى معادلة التقدم والإرتقاء الاقتصادى والاجتماعى، ويعد معدل نصيب الفرد من الطاقة المستهلكة بالدول دليلاً على التقدم والإرتقاء.
ونظراً لأهمية الطاقة الكهربائية وتأثيرها المباشر كعنصر رئيسى في كافة مجالات الحياة، وإيماناً من الدولة بدور الكهرباء الحيوي والمؤثر في تنمية كل القطاعات ورفع مستوى الخدمة للمواطنين باعتبارها وسيلة حضارية وضرورية، حرصت الدولة على توفير الطاقة الكهربائية لمختلف القطاعات، بما في ذلك قطاع الإنتاج والمرافق العامة باعتمادية عالية واستمرارية ترتقى إلى المعايير القياسية العالمية للوصول إلى التقدم الاقتصادي والرقي الحضاري الذي يسير المجتمع المصرى على خطاه، ووضعت الدولة فى سبيل ذلك العديد من الخطط المتكاملة والمشروعات قصيرة وطويلة المدى، والتى من شأنها مجابهة النمو المتزايد في الطلب على الطاقة الكهربائية والزيادة المطردة في الأحمال بشكل يضمن توفير الطاقة الكهربائية لمشروعات التنمية الاقتصاديـــة والاجتماعية وكافة الاغراض عبر الشبكة الكهربائية الموحدة بالقدرات اللازمة وبأعلي مستوى من المواصفات الفنية. وذلك إعتماداً على الدراسات والأبحاث العلمية وكذا تحليل معدلات النمو فى الطلب على الطاقة الكهربائية وأيضاً القفزات السريعة فى مشروعات التنمية الصناعية والزراعية والعمرانية.

وطبقاً للدور المنوط للجهاز وفقاً للقرار الجمهورى رقم ٣٣٩ لسنة ٢٠٠٠ بإعادة تنظيم جهازتنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك، يقوم الجهاز بتنظيم ومتابعة ومراقبة كل ما يتعلق بنشاط الطاقة الكهربائية إنتاجا ونقلا وتوزيعا واستهلاكا وبما يضمن توافرها واستمرارها في الوفاء بمتطلبات أوجه الاستخدام المختلفة بأنسب الأسعار مع الحفاظ على البيئة، وذلك بمراعاة مصالح مستهلكي الطاقة الكهربائية، فضلا عن مصالح منتجي وناقلي وموزعي الكهرباء. كما يهدف إلى العمل على تهيئة المنافسة المشروعة في أنشطة توليد ونقل وتوزيع الكهرباء وتلافي أي وضع احتكاري في مرفق الكهرباء، وكذا حماية مصالح المستهلكين وحل المنازعات التى قد تنشأ بين الأطراف المعنية بالنشاط.

كما يحرص الجهاز على الإرتقاء بقطاع الطاقة الكهربائية وخدماتها وفقاً للمعايير الدولية بما يساعد على تحقيق التنافسية في سوق الكهرباء والوصول لأفضل الأسعار وأعلي مستويات الخدمة، إلي جانب تحقيق التعاون الإقليمي من خلال التوافق مع الدول الأخرى وأيضاً ترسيخ مبادئ عدم التمييز والتأكيد علي المنافسة الحرة من خلال قرارات ذات مرجعية يمكن التنبؤ بها. وكذا العمل على حماية المستهلكين من خلال شفافية الأداء وضمان علاقة متوازنة بين موردي ومستهلكي الخدمة، وتشجيع الاستثمار في قطاع الكهرباء وذلك بتوفير بنية استثمارية قائمة علي أسس إقتصادية سليمة وأيضاً تحفيز وتشجيع الاستثمار في أنشطة الطاقات الجديدة والمتجددة.

ونحن إذ نفتخر بما تم تحقيقه من إنجازات نسعد بتقديم تقريرنا السنوى للعام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ الذى نرصد من خلاله أهم ملامح أنشطة وانجازات الجهاز متمنين من الله استمرار النجاح والتوفيق لما فيه صالح الوطن.

مجلس الإدارة :

يُشكل مجلس الإدارة برئاسة الدكتور/ حسن يونس وزير الكهرباء والطاقة وعضوية عشرة أعضاء، ثلاثة منهم يمثلون مرفق الكهرباء وثلاثة من ذوى الخبرة من غير العاملين فى الجهاز الحكومى او الهيئات أو المؤسسات العامة او شركات قطاع الأعمال وأربعة أعضاء يمثلون المستهلكين، ويصدر بتعيينهم قرار من رئيس مجلس الوزراء وذلك لمدة ثلاثة سنوات.

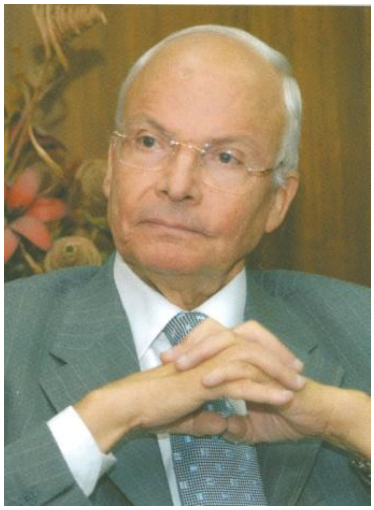

الدكتور مهندس / حسن يونس وزير الكهرباء والطاقة
ورئيس مجلس إدارة جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك

أعضاء مجلس الإدارة

أعضاء يمثلون مرفق الكهرباء	
د/ محمد محمد عوض	**م/ فوزية عبد الله أبو نعمة**
رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لكهرباء مصرسابقاً	العضو المتفرغ لشئون شركات الإنتاج والنقل والتوزيع بالشركة القابضة لكهرباء مصر سابقاً
د/ مصطفى على سويدان	
الرئيس الأسبق للشركة القابضة لكهرباء مصر	
أعضاء من ذوى الخبرة	
المستشار/ محمد يسري زين العابدين عبد الله	**د/ فاروق أحمد إسماعيل**
رئيس هيئة مستشارى مجلس الوزراء سابقاً	الأستاذ بكلية الهندسة جامعة القاهرة والرئيس الأسبق لجامعة القاهرة
د/عمرو على جمال الدين حسنين	
أستاذ مساعد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة	
أعضاء يمثلون مستهلكى الطاقة الطاقة الكهربائية	
د/ سعد زكي محمد نصار	**ا/د عبد القوى احمد مختار خليفة**
الأستاذ بكلية الزراعة ومحافظ الفيوم الأسبق	رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لمياة الشرب والصرف الصحى
د/هبة احمد عبد السلام نصار	
الأستاذ بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية ونائب رئيس جامعة القاهرة	

الهيكل التنظيمى

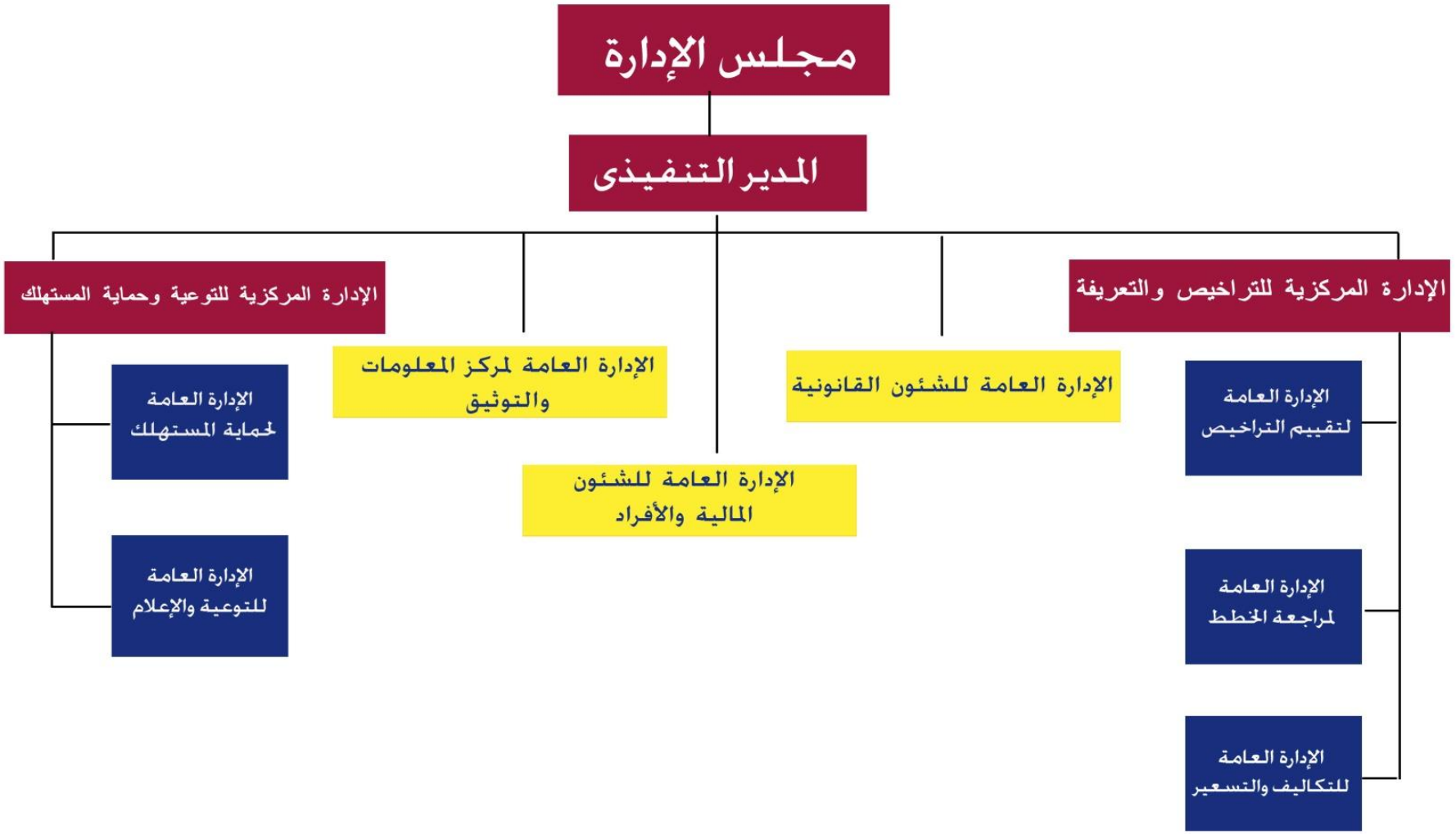

الإدارة العليا للجهاز

الدكتور مهندس / حافظ السلماوى

المدير التنفيذى لجهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك

المهندس/ حاتم وحيد

رئيس الإدارة المركزية للترخيص والتعريفة

الأستاذ/ صلاح عبده رزق

رئيس الإدارة المركزية للتوعية وحماية المستهلك

الأستاذ /عمرو الرخاوى

مدير الإدارة العامة للشئون القانونية

الأستاذ/مدحت محمد أنور

مدير الإدارة العامة للشئون المالية والأفراد

الأستاذ/ أشرف أحمد البواب

مدير الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق

النشأة:

أنشئ جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك بموجب القرارالجمهوري رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٩٧ المعدل بالقرار رقم ٣٣٩ لسنة ٢٠٠٠ بإعادة تنظيم جهازتنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك، وله الشخصية الإعتبارية ومقره مدينة القاهرة، وتم تشكيل أول مجلس إداره فى مارس ٢٠٠١ وتم تعيين أول مدير تنفيذي فى شهر مايو٢٠٠١ وقد بدأ الجهاز العمل فعلياً فى ديسمبر ٢٠٠١.

أهداف الجهاز:

يهدف الجهاز إلى تنظيم ومتابعة ومراقبة كل ما يتعلق بنشاط الطاقة الكهربائية إنتاجا ونقلا وتوزيعا واستهلاكا وبما يضمن توافرها واستمرارها في الوفاء بمتطلبات أوجه الاستخدام المختلفة بأنسب الأسعار مع الحفاظ على البيئة، وذلك بمراعاة مصالح مستهلكي الطاقة الكهربائية، فضلا عن مصالح منتجي وناقلي وموزعي الكهرباء. كما يهدف إلى العمل على تهيئة المنافسة المشروعة في أنشطة توليد ونقل وتوزيع الكهرباء وتلافي أي وضع احتكاري في مرفق الكهرباء، وكذا حماية مصالح المستهلكين وحل المنازعات التى قد تنشأ بين الأطراف المعنية بالنشاط

رؤية الجهاز:

الإرتقاء بقطاع الطاقة الكهربائية وخدماته وفقاً للمعايير الدولية بما يساعد على تحقيق التنافسية في سوق الكهرباء والوصول لأفضل الأسعار وأعلي مستويات الخدمة، إلي جانب تحقيق التعاون الإقليمي من خلال توافق القواعد التنظيمه مع الدول الأخرى وأيضاً ترسيخ مبادئ عدم التمييز والتأكيد علي المنافسة الحرة من خلال قرارات ذات مرجعية يمكن التنبؤ بها. وكذا العمل على حماية المستهلكين من خلال شفافية الأداء وضمان علاقة متوازنة بين موردي ومستهلكي الخدمة، وتشجيع الاستثمار في قطاع الكهرباء من خلال توفير بنية استثمارية قائمة علي أسس إقتصادية سليمة وكذلك تحفيز وتشجيع الاستثمار في أنشطة الطاقات الجديدة والمتجددة.

الإختصاصات

- التأكد من أن أنشطة توليد ونقل وتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية، تتم كلها في إطار الالتزام بالقوانين واللوائح السارية في جمهورية مصر العربية وخاصة تلك المتعلقة بحماية البيئة.
- مراجعة خطط إستهلاك وإنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية بصفة دورية بما في ذلك الاستثمارات اللازمة لها للتاكد من توافرها للاستخدامات المختلفة، وذلك بما يتفق مع سياسة الدولة في هذا المجال.
- وضع الضوابط التي تكفل المنافسة المشروعة في أنشطة إنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية ضماناً لمصالح المستهلكين.
- التحقق من أن تكلفة إنتاج ونقل وتبادل وتوزيع الطاقة الكهربائية تضمن مصالح جميع الأطراف المعنية بالنشاط.
- التأكد من تحقيق عائد عادل لمرفق الكهرباء ضماناً لاستمرار نشاطه وسلامة وضعه المالي.
- مراجعة قواعد عمل المركز القومي للتحكم في الشبكة الكهربائية الموحدة بهدف التحقق من تطبيق المعايير المثلي للتشغيل ومستويات الأداء الفني بالتنسيق مع الشركة القابضة لكهرباء مصر، وذلك في نطاق مصالح جميع أطراف مرفق الكهرباء.
- متابعة توافر الكفاءة الفنية والمالية والإقتصادية لمرفق الكهرباء.
- ضمان جودة مستوى الخدمات الفنية والإدارية التى يقدمها مرفق الكهرباء.
- نشر المعلومات والتقارير والتوصيات التى تساعد مرفق الكهرباء والمستهلكين على معرفة حقوقهم والتزاماتهم وتعريفهم طبيعة الدور الذى يقوم به الجهاز وذلك فى إطار من الشفافية الكاملة.
- بحث شكاوى المشتركين بما يكفل حماية مصالحهم وحل المنازعات التى قد تنشأ بين مختلف الأطراف المعنية بالنشاط.
- منح تراخيص إنشاء وادارة وتشغيل وصيانة مشروعات توليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها وبيعها.

الكهرباء في مصر

يرجع تاريخ دخول مصرعصرالكهرباء إلى عام ١٨٩٣ذلك عن طريق استخدام مولدات خاصة، وكان استخدام الكهرباء فى ذلك الوقت مقصوراً على الأغنياء فقط، ثم بدأ التوسع فى استخدام الكهرباء نسبياً فى بعض المدن مثل القاهرة والإسكندرية ذلك لأغراض الإنارة.

وكانت الطفرة الأولى في تاريخ الكهرباء في مصر عندما تم انشاء أول محطة توليد طاقة مركزية فى شبرا الخيمة عام ١٩٣٢، ومع بداية عام ١٩٤٨ أنشأت مصلحة الميكانيكا والكهرباء التابعة لوزارة الأشغال العامة بعض مولدات الطاقة الكهربائية فى شمال الدلتا وجنوب الصعيد.

واستمرت ملكية وإدارة شركات الكهرباء للقطاع الخاص حتى تم تأميم هذه الشركات عام ١٩٦٢ وتم إدارتها ونقل ملكيتها للدولة وكان هذا مواكباً لإنشاء السد العالي، وفى عام ١٩٦٤ تم إنشاء وزارة القوى الكهربائية، ثم تم إنشاء المؤسسة المصرية العامة للكهرباء والتى تختص بإنتاج ونقل وتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية .

هيئة كهرباء مصر:

بحلول عام ١٩٧٦ تم تحويل المؤسسة المصرية العامة للكهرباء المنشئة عام ١٩٦٤ إلى هيئة كهرباء مصر وذلك بموجب القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦، وقد أورد هذا القانون للهيئة عدة اختصاصات من أهمها تنفيذ المشروعات الخاصة بإنتاج القوى الكهربائية ونقلها وتوزيعها فى أنحاء الجمهورية، وإجراء الدراسات والبحوث فى كل ما يتعلق بنشاط الهيئة هذا إلى جانب إدارة محطات الكهرباء وتشغيلها وصيانتها وتنظيم حركة الأحمال على الشبكات الرئيسية فى أنحاء الجمهورية.

ومع تطور قطاع الكهرباء صدرت تعديلات عديدة على القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ وذلك بهدف تحسين آداء

القطاع حتى تم إصدار القانون رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٠٠ ليشكل قفزة جديدة فى مجال تطور مرفق الكهرباء، حيث تم إعادة هيكلة قطاع الكهرباء بنقل تبعية شركات توزيع الكهرباء داخل الجمهورية إلى هيئة كهرباء مصر، كما نص التعديل على خضوع تلك الشركات للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والخاص بإصدار قانون شركات المساهمة، والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والخاص برأس المال، كما أعطى هذا القانون للهيئة حق تأسيس شركات مساهمة بمفردها او بالإشتراك مع الأشخاص الإعتبارية العامة او الخاصة او الأفراد.

هيئة كهرباء الريف:

وبهدف توصيل الكهرباء إلى كل ربوع مصر وفقا لسياسة ثابتة صدر القرار الجمهوري رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة العامة لكهربة الريف، ثم صدر القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة كهرباء الريف، والتى اختصت بدراسة وتخطيط وتنفيذ جميع الأعمال المتعلقة بتطوير هيئة كهرباء الريف وبحلول عام ٢٠٠٧ تم توصيل الكهرباء الى ما يقرب من ٩٩% من ريف مصر وبذلك انتهى الغرض الذى من اجله أنشئت الهيئة، وتم إلغاء الهيئة بقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٧، ونقل الالتزامات والاصول الخاصة بالهيئة إلى شركات نقل وتوزيع الكهرباء بحسب النطاق الجغرافي على مراحل زمنية على ان يتم الانتهاء من النقل خلال خمس سنوات من تاريخ صدور القانون

هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة:

بحلول عام ١٩٨٦ صدر القانون رقم ١٠٢ والخاص بإنشاء هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة لتمثل نقطة الارتكاز الوطنية للجهود المبذولة فى نشر استخدام تطبيقات الطاقة المتجددة، لتوليد الكهرباء على المستوى التجاري، وتوطين تقنيات الطاقة المتجددة، والعمل على زيادة القدرات المحلية لإنتاج واستخدام

معداتها، بما يسهم فى توفير استهلاك الوقود الأحفورى والذى يمكن تصديره للخارج باعتباره أحد مصادر الدخل القومي، أو استخدامه محلياً في صناعة البتروكيماويات، لتعظيم العائد من تصدير منتجاتها.

وتختص الهيئة بحصر وتقييم مصادر الطاقة المتجددة والتخطيط لتنميتها ولاستخدامها فى إطار السياسة العامة للدولة فى مجال الطاقة وإجراء الدراسات والبحوث الفنية والاقتصادية والبيئية اللازمة لتنمية استخدامات مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة سواء بنفسها أو بالتعاون مع الجهات العلمية فى الداخل والخارج، وتحديد المجالات التى يتعين فيها استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة بدلاً من المصادر التقليدية وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة، وللهيئة دون غيرها إقرار بدائل النظم الهندسية لهذه الاستخدامات بما يكفل تحقيق الضمان الفنية لها وإصدار التراخيص اللازمة لهذا الشأن، وكذلك تقوم الهيئة بتنفيذ مشروعات إنتاج واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة سواء بنفسها أو بالاشتراك مع غيرها أو التعهد بتنفيذها كلها أو بعضها إلى الغير سواء لحسابها أو حساب الغير، كما تقدم الهيئة الاستشارات الفنية بكافة أنواعها لمختلف مشروعات الطاقة المتجددة. كما تقترح المواصفات القياسية المصرية لمعدات ونظم الطاقة المتجددة وإجراء الاختبارات لتقييم أداء المعدات تحت الظروف المصرية وإصدار شهادات الصلاحية . هذا فضلاً عن قيامها بوضع وتنفيذ برامج التدريب والترويج اللازمة لنشر استخدامات الطاقة المتجددة.

جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك:

وبصدور القانون رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٠٠ تم تحويل هيئة كهرباء مصر إلى شركة مساهمة مصرية تسمى الشركة القابضة لكهرباء مصر وتم فصل الأنشطة إلى إنتاج وتوزيع ونقل، ومن هنا أصبح لزاماً على الدولة ان تقوم بتفعيل القرار الجمهوري رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٩٧ والخاص بإنشاء جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك.

وبحلول عام٢٠٠٠ صدر القرار الجمهوري رقم ٣٩٩ لسنة ٢٠٠٠ والخاص بإعادة إنشاء جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك والذى يهدف إلى تنظيم ومتابعة ومراقبة كل ما يتعلق بنشاط الطاقة الكهربائية إنتاجا ونقلاً وتوزيعاً، وبآلية تضمن توافرها واستمرارها فى الوفاء بمتطلبات أوجه الاستخدام المختلفة بأنسب الأسعار مع مراعاة حماية مصالح مستهلكى الطاقة و كذلك منتجي وناقلي وموزعي الكهرباء، كما يهدف الجهاز إلى تهيئة المنافسة المشروعة فى مجال نقل وتوليد وتوزيع الطاقة الكهربائية، هذا إلى جانب تلافى أي أوضاع احتكارية داخل مرفق الكهرباء.

تطور استخدام الطاقة النووية فى توليد الكهرباء:

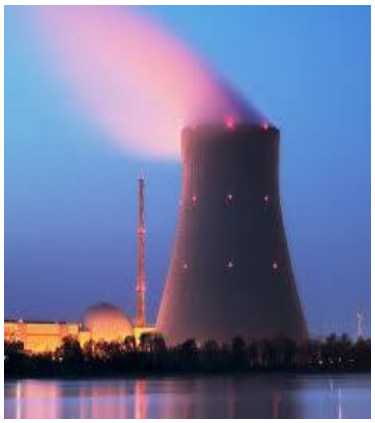

صدر القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء، واختصصها القانونى بالأعمال التالية

استخدام محطات القوى النووية فى توليد الكهرباء وازالة ملوحة المياة فى اطار الخطاة العامة للدولة وإجراء البحوث والدراسات اللازمة لمشروعات إنشاء محطات القوى النووية.

تنفيذ مشروعات إنشاء محطات القوى النووية والمشروعات المرتبطة بها او المترتبة عليها والإشراف على إدارتها بإتباع أحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية والوقائية.

القيام بأعمال الخبرة وتنفيذ المشروعات التى تدخل فى اختصاص الهيئة فى الداخل والخارج وبما يتفق مع إمكانيات الهيئة والخبرات التى تتوافر لديها أو بواسطتها.

وتباشر الهيئة اختصاصاتها بالتعاون مع هيئات قطاع الكهرباء وهيئة الطاقة الذرية، ومن المعروف أن احداث تسرب الإشعاعات من مفاعل تشرنوبل بالإتحاد السوفيتى سنة ١٩٨٦ أدت إلى توقف مشروع البرنامج النووى، حتى اصدر السيد رئيس الجمهورية قرار بإعادة إحياء البرنامج النووى المصرى والخاص بإنشاء عدد من المحطات النووية وذلك لمواجهة احتياجات مصر المتزايدة من الطاقة الكهربائية مع تخفيض الضغط على موارد البترول والغاز، هذا بالإضافة لخفض غازات الإحتباس المنبعث من محطات إنتاج الكهرباء.

نشاط الجهاز عن العام المالى ٢٠١١/٢٠١٢

الإدارة المركزية للتراخيص والتعريفة

تختص الإدارة المركزية للتراخيص والتعريفة بمنح تراخيص إنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة مشروعات توليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها وبيعها وفقاً للشروط والإجراءات المعتمدة من مجلس الإدارة.

أسفر نشاط الجهاز خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢عما يلي:

أ. مجال التراخيص:

الغرض من الترخيص هو التصريح للمرخص له بمزاولة نشاط إنتاج أو نقل أو توزيع الطاقة الكهربائية داخل جمهورية مصر العربية وبيعها الى مرخص له أخر او الى مستهلكين ويصدر الجهاز ترخيصاً واحداً لمزاولة النشاط ولو تعددت مواقع ممارسة النشاط، ويلتزم المرخص له بالمساواة بين المنتفعين في توفير الطاقة الكهربائية لكافة طالبيها طبقاً للمواصفات الفنية وشروط العقود المبرمة مع مرخص له أخر أو المستهلك والتي يوافق عليها الجهاز.

في بعض الحالات الخاصة يصدر ترخيص مؤقت وهو وثيقة رسمية يصدرها الجهاز في حالات الضرورة التي يقدرها لشخص اعتباري لمزاولة نشاط إنتاج أو توزيع الطاقة الكهربية في جمهورية مصر العربية وذلك لمدة مؤقتة لحين إصدار الترخيص.

ب.تجديد إصدار وسريان تراخيص قائمة:

١. تم تجديد سريان تراخيص إنتاج، ونقل، وتوزيع الكهرباء للشركات التابعة للشركة القابضة بالإضافة إلى هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة وعددهم ١٧ جهة.

- شركات القاهرة وغرب الدلتا ووسط الدلتا وشرق الدلتا والوجه القبلي والمحطات المائية لإنتاج الكهرباء
- شركات شمال القاهرة وجنوب القاهرة وجنوب الدلتا وشمال الدلتا والقناة والبحيرة والاسكندرية ومصر الوسطى ومصر العليا لتوزيع الكهرباء.
- الشركة المصرية لنقل الكهرباء.

٢. تم تجديد ترخيص إنتاج وتوزيع طاقة كهربية لشركة دلتا للإنشاء والتعمير بالقطاع الخاص لمدة خمس سنوات.

٣. تم تجديد سريان ترخيص إنتاج طاقة كهربية لعدد ١٤ شركة قطاع خاص.

- شركات شرق بورسعيد للطاقة - خليج السويس للطاقة - سيدي كرير للطاقة - جلوبال للطاقة - إيماك للمرافق والخدمات - الجونة إلكتريك - جنرجيبت للطاقة المتجددة - الاسكندرية لأسود الكربون - الوطنية لتكنولوجيا الكهرباء (كهربا) - باور هاوس - أم الجريفات السياحية - ميراج سيتي للفنادق والتنمية السياحية - السنديان لصناعة الورق - ميدور للكهرباء (ميداليك).

٤. تم تجديد سريان ترخيص توزيع طاقة كهربية لعدد ١٦ شركة قطاع خاص.

- شركات جلوبال للطاقة - إيماك للمرافق والخدمات - الجونة إلكتريك - جنرجيبت للطاقة المتجددة - الاسكندرية لأسود الكربون - الوطنية لتكنولوجيا الكهرباء (كهربا) - باور هاوس - أم الجريفات السياحية - ميراج سيتي للفنادق والتنمية السياحية - السنديان لصناعة الورق - مدينتي للطاقة الكهروميكانيكية - المصرية الصينية للاستثمار - المجموعة المصرية (إيجي) - شركة خدمات سيتى مول "سيتى سيرفس" - شركة ديار الربوة للاسكان والتنمية السياحية - شركة المهندسون المصريون للمقاولات والاسكان المتكامل.

٥. تم إصدار ترخيص مؤقت لتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية لشركة سقارة للاستثمارات السياحية.

٦. إصدار تراخيص جديدة :

- تم إصدار عدد ٢ رخصة توزيع طاقة كهربائية لشركتى المصرية للمنتجعات السياحية وشركة تروبى٢.

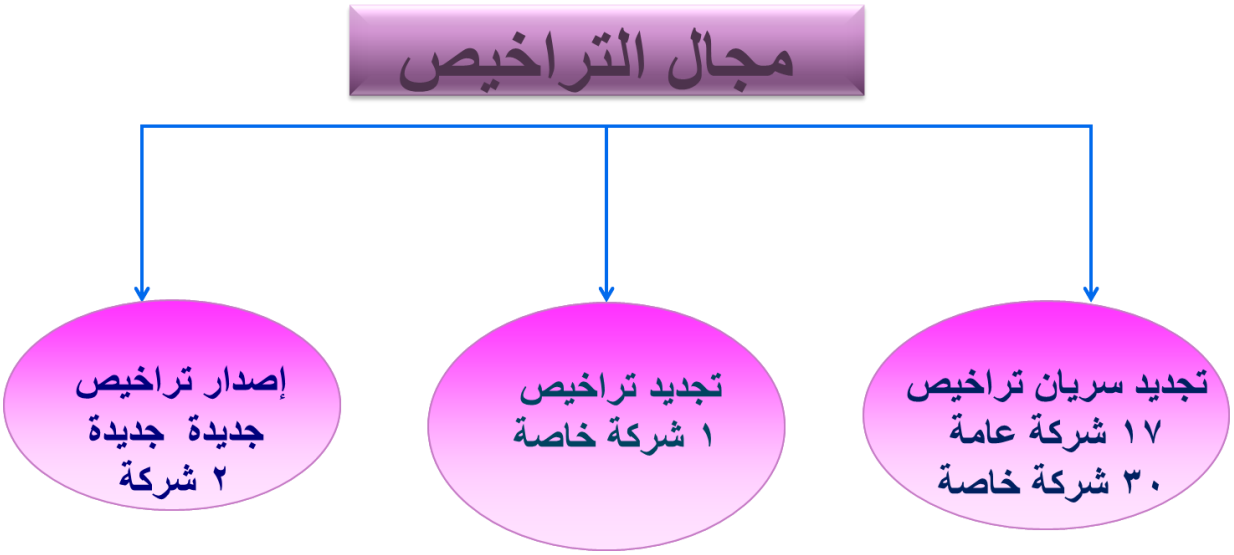

وبالتالي بلغ إجمالى عدد تراخيص الإنتاج والنقل والتوزيع الصادرة من الجهاز ٥١ ترخيصاً بزيادة عدد ٢ ترخيص جديد عن العام المالي السابق.

إجمالي عدد التراخيص الصادرة ٥٠ ترخيص بزيادة عدد ٢ ترخيص جديد عن العام الماضي.

وتوضح الأشكال التالية ملخص موقف التراخيص الممنوحة:

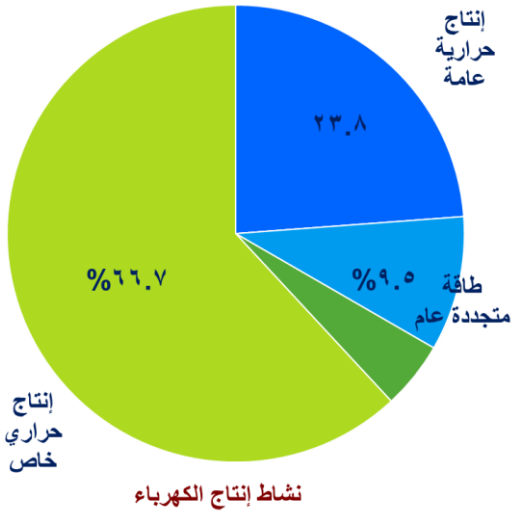

نشاط إنتاج الكهرباء

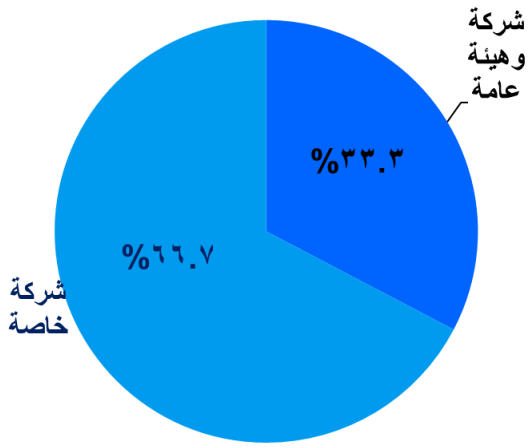

التراخيص الكلية حسب ملكية الشركات

نسبة أعداد شركات الإنتاج حسب ملكية الشركات والتكنولوجيا المستخدمة

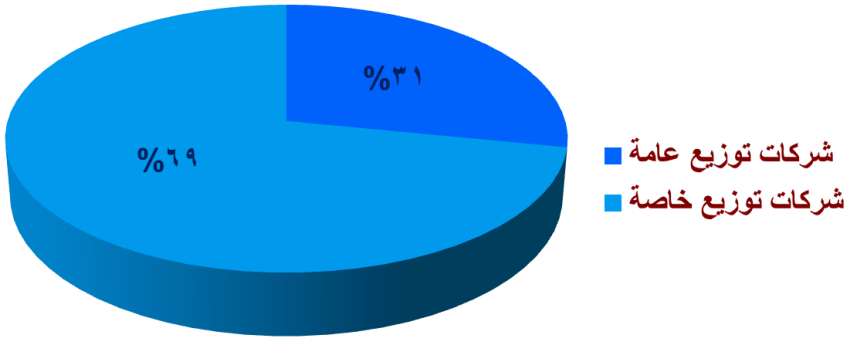

تراخيص توزيع الكهرباء طبقاً لملكية الشركات

نسبة أعداد شركات التوزيع طبقاً لطبيعة الملكية

ج. مجال حساب تكلفة الخدمة وتعريفة الكهرباء:

ويشمل ذلك الأنشطة الموضحة في الشكل التالي:-

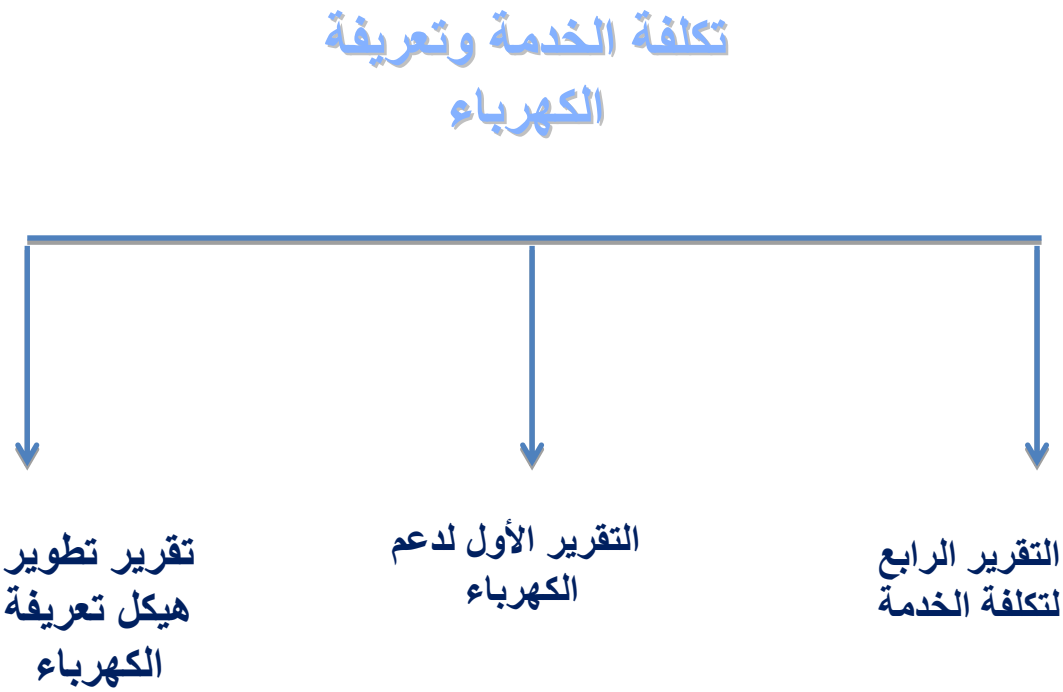

١. مجال تطوير وتقييم الأداء للمرخص لهم:

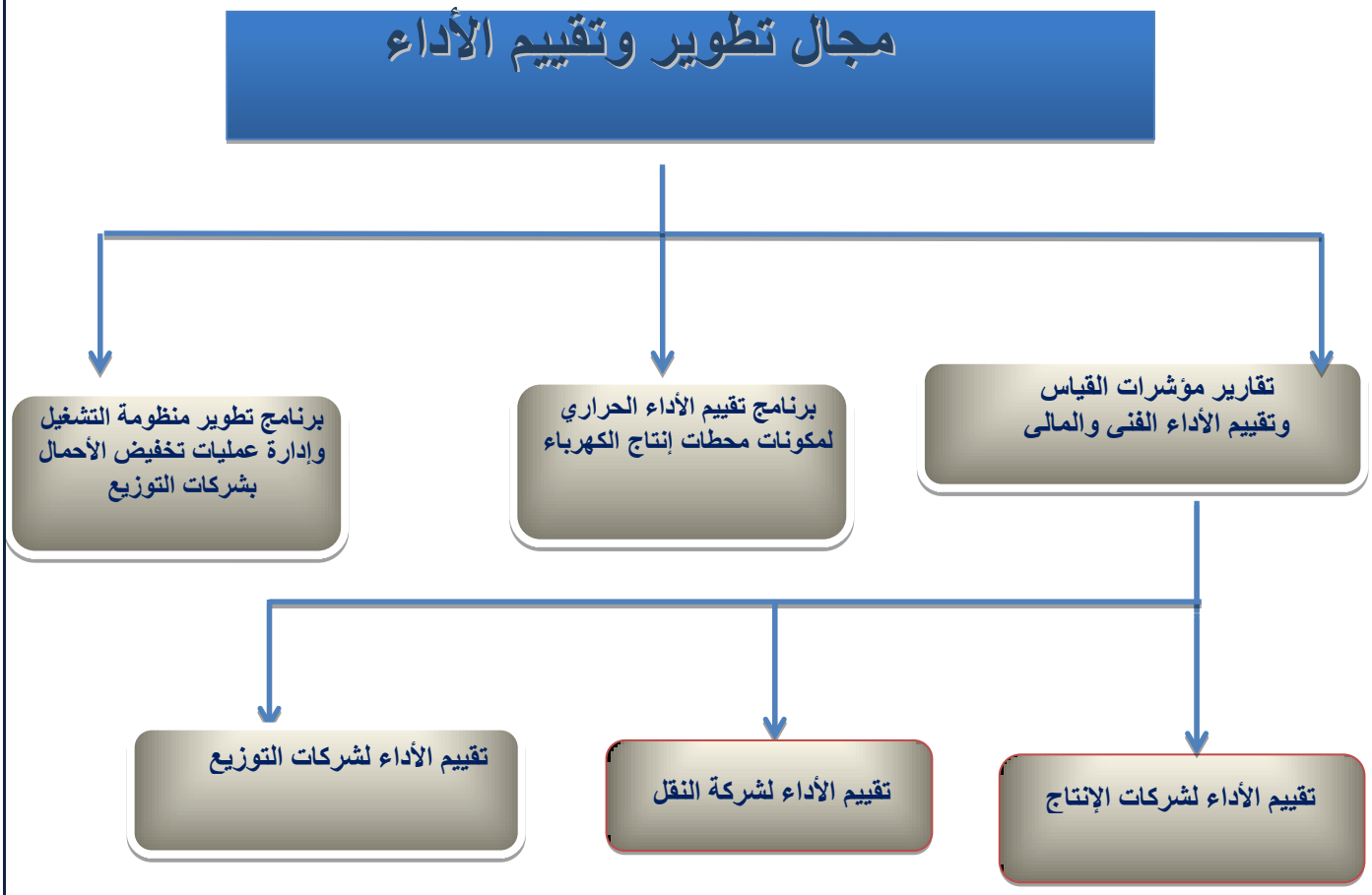

٢. تقييم الأداء الفني والمالي لشركات الإنتاج والنقل والتوزيع:

بناء على منظومة تقييم الأداء الفني والمالي للمرخص لهم والتي أعدها الجهاز تم الانتهاء مما يلي:

تم تحديث التقرير الخاص بقيم ومؤشرات الأداء الفنية والمالية لشركات الإنتاج والنقل والتوزيع للعام المالي ٢٠١١/٢٠١٠. وقد تم عقد عدة اجتماعات مع ممثلي تلك الشركات بمقر الجهاز لاستعراض التقرير المشار إليه وأهم ملاحظات الجهاز على أداء الشركات وتلقي أي استفسارات أو تعليقات علي التقرير.

- **وقد شملت تلك التقارير ما يلى:**
  - **تقارير تقييم الاداء الفنى للشركات.**
  - **تقرير تقييم الاداء المالي للشركات.**
  - **التوصيات.**
  - **متابعة ما تم بشان توصيات تقارير السنوات السابقة.**

قامت مجموعة العمل المشتركة بين الجهاز وشركات إنتاج الكهرباء بتطوير برنامج تقييم الاداء الفني لشركات الإنتاج بما يسمح بإدخال البيانات مباشرةً بمعرفة كل شركة بصورة ربع سنوية مما يساعد في تقليل الفترة الزمنية اللازمة لإعداد التقارير. وكذلك تم إضافة مؤشرات جديدة مثل المؤشر البيئي ومؤشر الارتباط بين عمر الوحدة ومدة الخروج الإضراري.

يوجد لدى الجهاز حالياً قاعدة بيانات للشركات المرخص لها من خلال برنامج تقييم الأداء لتسعة أعوام سابقة ويمكن للجهاز من خلالها مراقبة ومتابعة تطور الأداء خلال هذه الفترة وتوقع التطور مستقبلاً.

٣. برنامج تقييم الأداء الحراري لمحطات الكهرباء:-

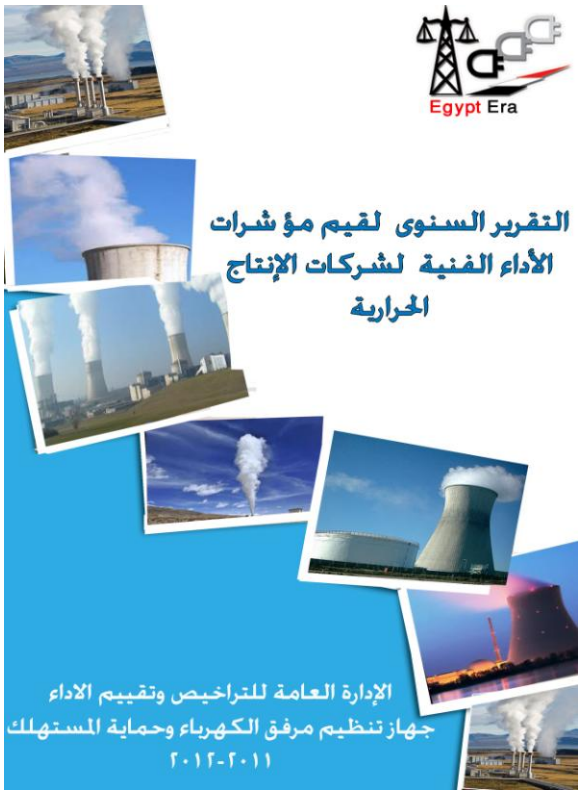

١. من خلال العمل بالمحطات وجد انه من الضرورى البحث عن وسيلة سريعة ودقيقه يعُتمد عليها فى تقييم اداء المحطات الحرارية فى أثناء عملها حيث أن أداء المحطة بمرور الوقت يتدهور ويكون اقل من ادائها التصميمى ويرجع ذلك الى العديد من الاسباب ،منها على سبيل المثال لا الحصر التقادم وعدم تنفيذ برامج الصيانه فى مواعيدها وعدم الالتزام بتعليمات الشركات الصانعة فى تشغيل وصيانة المعدات ... وغيرها من الاسباب الاخرى، لذلك فقد وجد انه من المفيد ايجاد وسيلة لحساب اداء المحطات الحرارية عن طريقه يمكن تحديد اوجه القصور فى اداء المحطة ومعداتها. وقد قام الجهاز بتطوير برنامج لتقييم الكفاءة الحرارية لمكونات محطات الكهرباء البخارية

ويشمل البرنامج تقييم كفاءة الغلايات ومكوناتها الداخلية (المبخر – محمص البخار- مسخن المياه – مسخن الهواء – كفاءة الحوارق) وكفاءة التربينات بمراحلها المختلفة وكفاءة المكثف والطلمبات والمسخنات وكذلك الكفاءة الكلية للمحطة.

وقد روعى فى تصميم البرنامج سهولة استخدامه بحيث يمكن لاى شخص استخدامه دون الحاجة لمعرفة برمجيه مسبقه حيث تتكون مدخلات البرنامج من قراءات للضغوط ودرجات الحرارة ومعدلات السريان عند مدخل ومخرج كل معدة وعلى هذا فقد روعى فى تصميم البرنامج تحقيق الاهداف التاليه:

١. حساب مؤشرات اداء المحطة وكذلك معداتها
٢. تحديد اوجه القصور فى اداء المحطة
٣. تحديد افضل قيم لمتغيرات تشغيل المحطة التى تعطى افضل اداء للمحطة
٤. عمل تقييم لاداء المحطة عند اجراء اعادة تاهيل للمعدات او اجراء اى تغييرات فى تصميم المحطة.

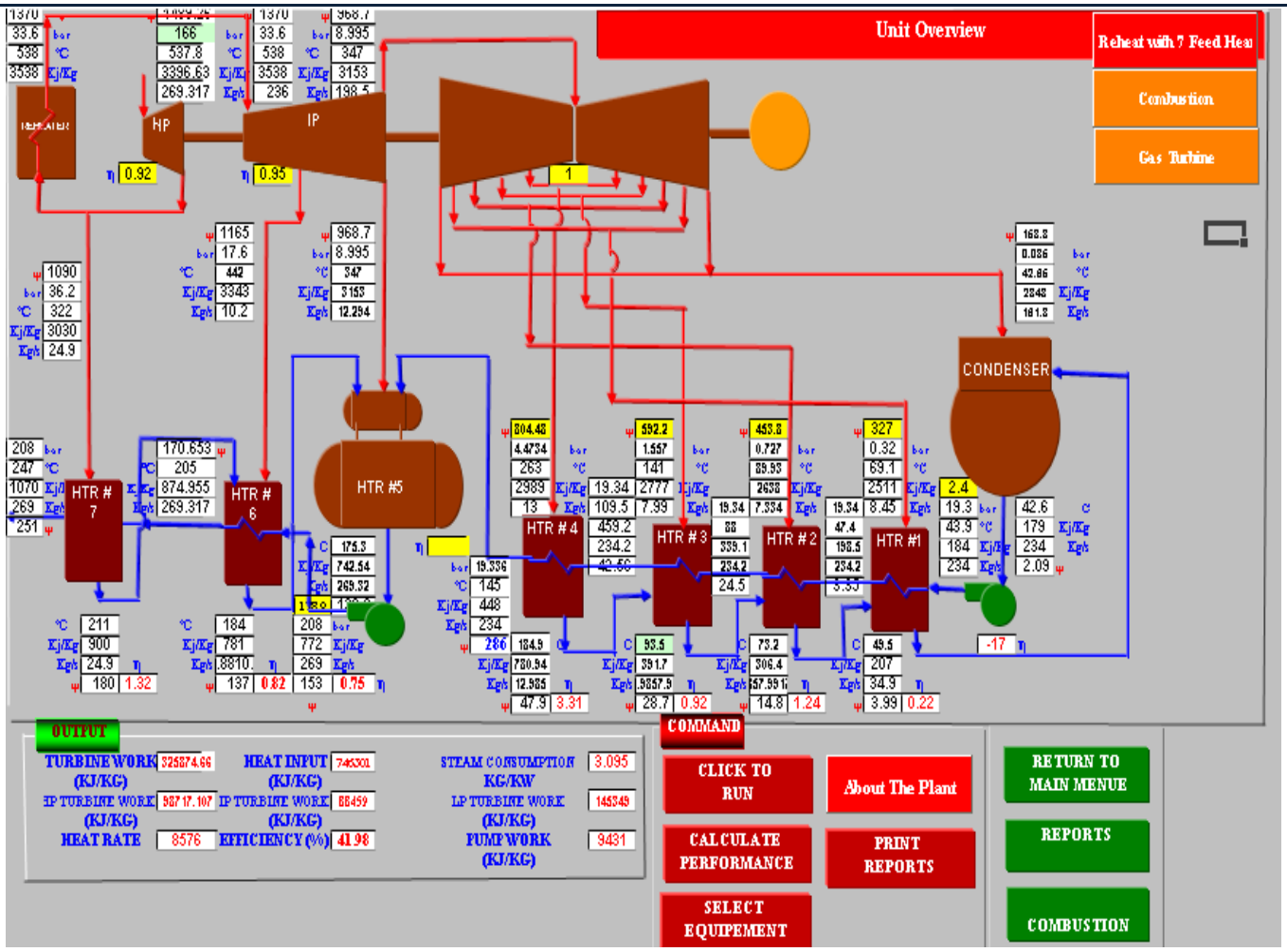

المخطط الحراري للمحطة البخارية

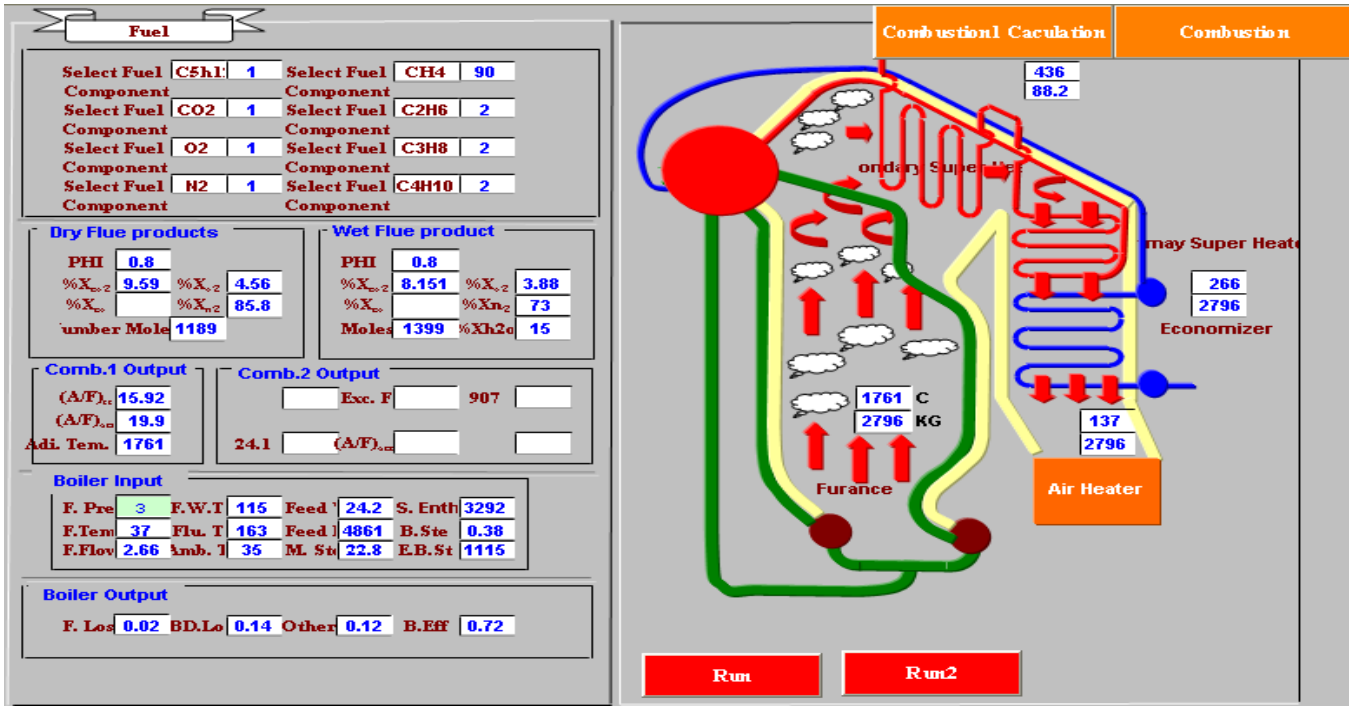

المخطط الحراري للغلاية

وجارى حاليا إدخال البيانات الخاصة بالمحطات البخارية، وسيتم تطوير برنامج مماثل لمحطات الإنتاج المركبة والمحطات الغازية.

٢. برنامج تطوير منظومة التشغيل لشركات توزيع الكهرباء وتقييم جودة التغذية وإدارة عمليات تخفيض الأحمال:

بناء على التعاون بين الجهاز وشركة كهرباء جنوب القاهرة لتوزيع الكهرباء بخصوص البرنامج الآلي لميكنة منظومة التشغيل وإدارة عمليات تخفيض الأحمال تم تحديث البرنامج عن التصميم الذي تم خلال العام الماضي وذلك بإضافة مجموعة من الخصائص شملت:-

- **إعادة تصميم شاشات البرنامج وتبويب البيانات في صورة قوائم اختيارية لتيسير إدخال البيانات.**
- **تم ربط الحواسب الموجودة بمراكز التشغيل المختلفة من خلال شبكة خاصة تعمل بتكنولوجيا GPRS بدلاً من استخدام شبكة الإنترنت بما يضمن سرعة تداول البيانات وتأمينها.**
- **تزويد البرنامج بإمكانية قيام مشغل التحكم الأعلى بالدخول إلى المستوى الأدنى للحصول على أي بيانات تفصيلية إضافية ولمراقبة مستوى أداء تلك المراكز بما يضمن تحسين مستوى الحوكمة للبرنامج.**
- **حساب البيانات الإحصائية عن أعطال الجهد المتوسط (كابلات – محولات – أكشاك – موزعات) وكذلك بيانات تحليلية عن الأعطال المتكررة على مستوى مراكز التشغيل ولإجمالي الشركة.**
- **حساب البيانات الإحصائية عن أعمال الصيانة التي تتم للأكشاك والموزعات.**
- **حساب مؤشرات جودة التغذية (SAIFI – SAIDI - CAIDI) على مستوى مراكز التشغيل ولإجمالي الشركة.**
- **إصدار مجموعة من التقارير تشمل البيانات الإحصائية والرسومات التوضيحية الخاصة بأداء شبكات التوزيع.**
- **تصنيف حجم الأعطال بالشبكة وبناء عليه يقوم البرنامج بإرسال رسائل نصية إلى مستويات الإدارة المختصة للتوجيه بالإجراءات المناسبة لمواجهة تلك الأعطال.**
- **إصدار تقرير إحصائي بأعمال تخفيض الأحمال التي تمت مما يتيح تقييم تلك الأعمال وتطوير الأداء**
- **وقد تم تثبيت البرنامج المعدل بجميع مراكز التشغيل بشركة جنوب القاهرة لتوزيع الكهرباء وتم استكمال قاعدة بيانات الشبكة بالكامل ويعمل البرنامج بصورة مرضية حالياً بالشركة.**
- **تم وضع برنامج لنشر وتدريب على البرنامج المعدل على باقي شركات التوزيع وشركة النقل ومن المتوقع الانتهاء من نشر البرنامج قبل الصيف القادم.**

يقوم البرنامج بحساب الحمل المقرر تخفيضه من مراكز التحكم الاقليمية وبالتالى من مراكز التحكم بشركات التوزيع بناء علي بيانات الاحمال الواردة له والتى يتم تحديثها يوميا

يقوم التحكم القومى بإدراج كمية التخفيض المطلوبة ليقوم البرنامج بتوزيعها على التحكمات الإقليمية أتوماتيكيا طبقا لنسب الأحمال التى يمكن فصلها المرسله إليه عبر البرنامج.

عند استلام كمية التخفيض المطلوب فى مركز التحكم بشركة التوزيع يقوم البرنامج بالبحث والتحليل بقاعدة البيانات الخاصة بالمركز وإظهار بيان بأولويات المغذيات المطلوب فصلها والتى يتساوى مجموع احمالها مع الاحمال المطلوب تخفيضها ويقوم البرنامج بعرض التقرير على شاشة الحاسب ليقوم بتنفيذه مهندس التشغيل المختص بالتحكم

يقوم البرنامج بإرسال كمية الاحمال المطلوب تخفيضها الى الحاسب الآلى الخاص بمراكز التحكم الاقليمية ثم الى تحكمات شركات التوزيع عن طريق شبكة الاتصال المصاحبة للنظام مع تنبيه صوتى.

تسلسل الإجراءات التي يقوم بها البرنامج أثناء عمليات تخفيض الأحمال

٣- مجال دعم المنافسة وتطوير المرفق:

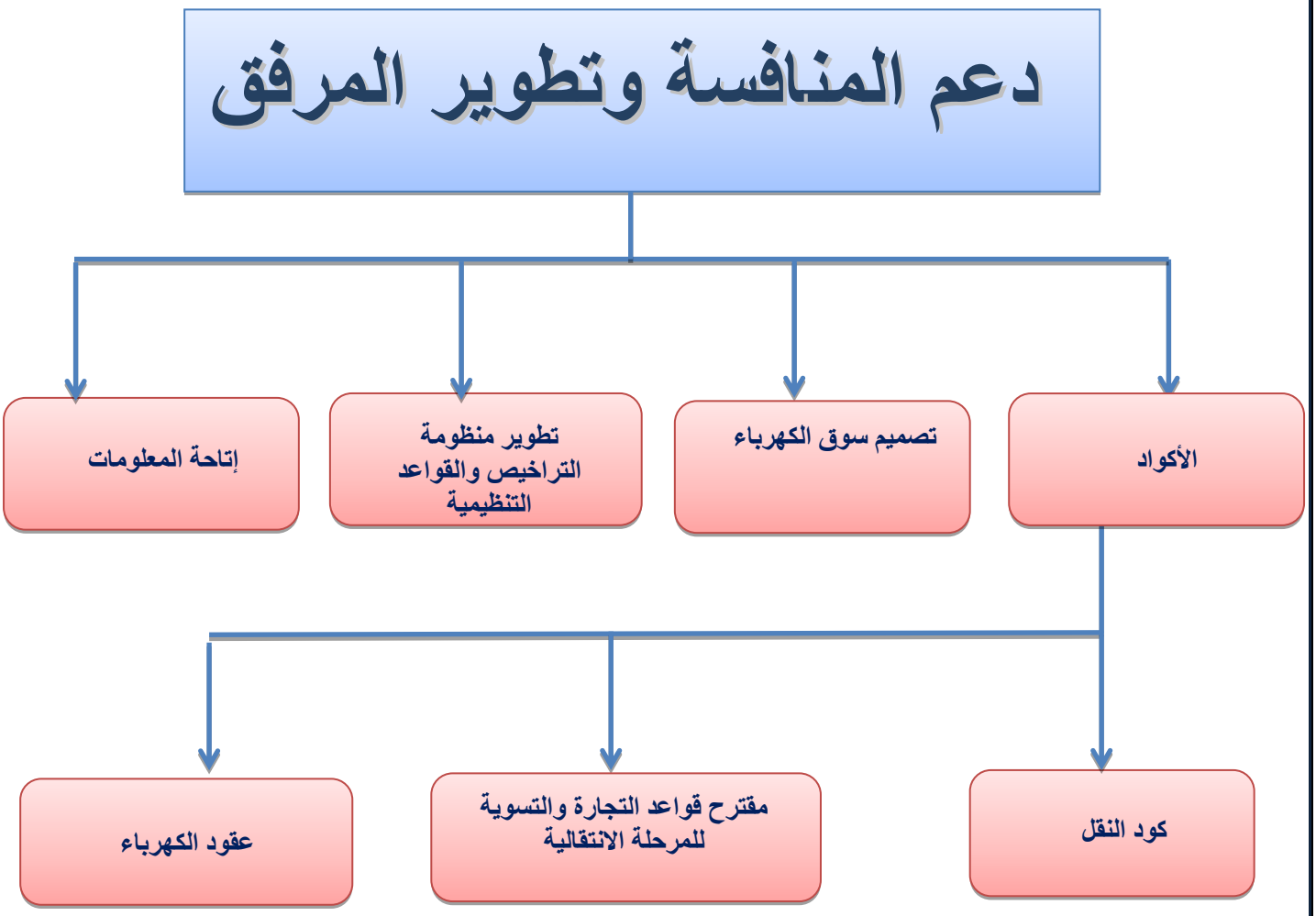

أ. تصميم سوق الكهرباء

تم الانتهاء من تصميم سوق الكهرباء التنافسي بحيث يتم على ثلاث مراحل وتشمل المرحلة الأولى والثانية وجود سوق تنافسي جنباً إلى جنب مع السوق المنظم ليتنهي في المرحلة الثالثة بسوق تنافسي بالكامل لجميع المستهلكين. وقد شمل التصميم إنشاء التاجر العمومي ليكون مسئولاً عن تدبير احتياجات السوق المنظم من الطاقة الكهربائية. وقد راعى التصميم الفصل الكامل بين أنشطة السوق التنافسي والسوق المنظم لضمان عدم وجود دعم تبادلي بين السوقين. كما تبنى التصميم مجموعة من الإجراءات لزيادة التنافسية داخل السوق مثل أسلوب المحطات الإفتراضية (VPP)، كذلك تم وضع القواعد التي يتم على أساسها مشاركة شركات الإنتاج العامة في السوق بجانب الشركات الخاصة بما يضمن عدم التمييز والشفافية.

كما راعى التصميم التدرج في فتح أسواق اليوم التالي وطاقة الموازنة والخدمات المساعدة على مراحل وطبقاً لتطور العمل داخل السوق.

الأكواد والعقود

١. الأكواد:-

أولاً: كود النقل:-

من خلال التعاون مع شركة النقل تم تكوين مجموعة عمل بالاشتراك مع الاستشاري الدولي mercados لمراجعة كود النقل حيث اوشكت هذه المجموعة على الانتهاء من الكود في صورته النهائية تمهيداً لعرضه على مجلس إدارة الجهاز. ويتضمن الكود ثمانية فصول :

- **الارتباط بالشبكة.**
- **الوقاية.**
- **معايير الأداء لمشغل الشبكة.**
- **التخطيط.**
- **التشغيل.**
- **نظم القياس.**
- **الاختبارات.**
- **البيانات الفنية لمعدات الشبكة.**

وقد تم موافاة الشركة المصرية لنقل الكهرباء بفصلي التخطيط ومعايير أداء لمشغل الشبكة للمراجعة النهائية تمهيداً لإقراره وجاري موافاتها بباقي الفصول تباعاً تمهيداً لاعتماد الكود في صورته النهائية.

ثانياً: الكود التجاري (قواعد التجارة والتسوية):-

هي القواعد التي يتم على أساسها إجراء التعاملات التجارية بين أطراف مرفق الكهرباء في إطار سوق الكهرباء التنافسية حيث تم بالتعاون مع الاستشاري الدولي MERCADOS الانتهاء من قواعد التجارة والتسوية للمرحلة الأولى لسوق الكهرباء.

وتتضمن تلك القواعد عدة أبواب على النحو التالي:

- **مقدمة: وتشمل الخلفية والتعريفات وجهة الاعتماد ودور الجهاز وتصميم سوق الكهرباء بمكون المنظم والتنافسي.**
- **المشاركين في السوق.**
- **قواعد العقود الثنائية.**
- **القواعد الأساسية للتوازن بين الأحمال والإنتاج.**
- **إجراءات جدولة التشغيل.**
- **القواعد الخاصة بالخدمات المساعدة.**
- **إجراءات الإدارة والإشراف والإلزام بقواعد السوق.**
- **فض المنازعات.**
- **الضمانات.**

- موادإنتقالية.

سوف برنامج تدريبي لبناء قدرات الأطراف المشاركة في السوق (شركات الإنتاج - المستهلكون المؤهلون) لإعدادهم للتعامل بتلك القواعد عند بدء عمل السوق

٢. العقود:-

أ- عقود التغذية خارج الذروة لعملاء الجهد الفائق والعالي

قام الجهاز باقرار عقود تغذية للصناعات كثيفة الاستهلاك خارج الذروة وذلك للتيسير على تلك الصناعات للتعاقد مع الشبكة في ضوء ما اقره المجلس الاعلى للطاقة من السماح لتلك الشركات بالتعاقد مع الشبكة مقابل سداد التكلفة الاستثمارية التي يقرها قطاع الكهرباء.

ب- عقود سوق الكهرباء التنافسي

قام الاستشاري بإعداد العقود التجارية التي سيتم العمل بها في سوق الكهرباء في المرحلتين الأولى والثانية وتتضمن هذه العقود:

- عقد مشاركة في سوق الكهرباء.
- عقد شراء الطاقة الكهربائية من التاجر العمومي (WPT) وبيعها للمستهلكين في سوق الكهرباء المنظم.
- عقد شراء الطاقة الكهربائية من التاجر العمومي (WPT) لخدمات التوزيع.
- عقد شراء الطاقة الكهربائية من التاجر العمومي (WPT) والموردين في السوق التنافسي.
- عقد شراء الطاقة غير المستدامة.
- عقد ارتباط متميز بالشبكة.
- عقد شراء طاقة الموازنة.
- عقد شراء الخدمات المساعدة.
- عقد استخدام شبكة النقل.

تم إعداد هذه العقود لتتوافق مع ما تم إعداده بواسطة الاستشاريين الآخرين فيما يخص قواعد سوق الكهرباء وتصميم سوق الكهرباء وكود النقل. كما تم مراعاة البنود الواردة في قانون الكهرباء بما لا يتعارض مع الوضع القائم والمستقبلي لقطاع الكهرباء.

ب. التراخيص والقواعد التنظيمية:

١. تطوير منظومة التراخيص

قام الجهاز بالتعاون مع الاستشاري الدولي بمراجعة منظومة التراخيص الحالية بالجهاز وانتهى إلى عدة مقترحات على النحو التالي:-

- ✓ تطوير قواعد واشتراطات التراخيص الحالية لتتناسب مع التطور الحاصل بقطاع الكهرباء وفي ضوء الاحتياجات من واقع التطبيق الفعلي لمنظومة التراخيص خلال الفترة الماضية. وقد شمل ذلك اقتراح

إنشاء ما يسمى بنظام التصاريح للمشروعات التي مازلت تحت الإنشاء بحيث يكون الترخيص لمرحلة التشغيل.

- ✓ اقتراح مجموعة من التراخيص الإضافية التي تشمل ترخيص التاجر العمومي وترخيص الإمداد.
- ✓ تعديل بعض الاشتراطات العامة للتراخيص لتتناسب مع المرحلة الانتقالية لسوق الكهرباء والمرحلة الأولى لإنشاء السوق التنافسية.

٢. القواعد التنظيمية:

أصدر الجهاز مجموعة من القواعد التنظيمية والتي تهدف إلى منع الاحتكار وتشجيع المنافسة. وتشمل تلك القواعد :-

- قواعد انتقال مشترك من مرخص له إلى مرخص له آخر بالتوزيع.

تهدف تلك القواعد إلى السماح للمشتركين بنقل التعاقد على التغذية الكهربائية من مرخص له إلى مرخص له آخر، مع استخدام شبكات المرخص له الأول. وتشمل تلك القواعد حقوق والتزامات تلك الأطراف تجاه بعضها البعض.

- قواعد حساب مقابل استخدام الشبكة.

تطبيقاً لحق طرف ثالث في استخدام الشبكة وأخذاً في الاعتبار قواعد انتقال مشترك من مرخص له إلى مرخص له آخر أقر الجهاز طريقة حساب مقابل استخدام الشبكة. ويتم حساب هذا المقابل لكل مرخص بناء على تلك القواعد الموحدة بما يضمن حقوق مستخدمي الشبكات والشفافية.

- قواعد حساب التكلفة الاستثمارية للصناعات الكثيفة الحاصلة على موافقة المجلس الأعلى للطاقة بتوفير احتياجاتها من الطاقة الكهربائية مقابل سداد التكلفة الاستثمارية.

ج. إتاحة المعلومات

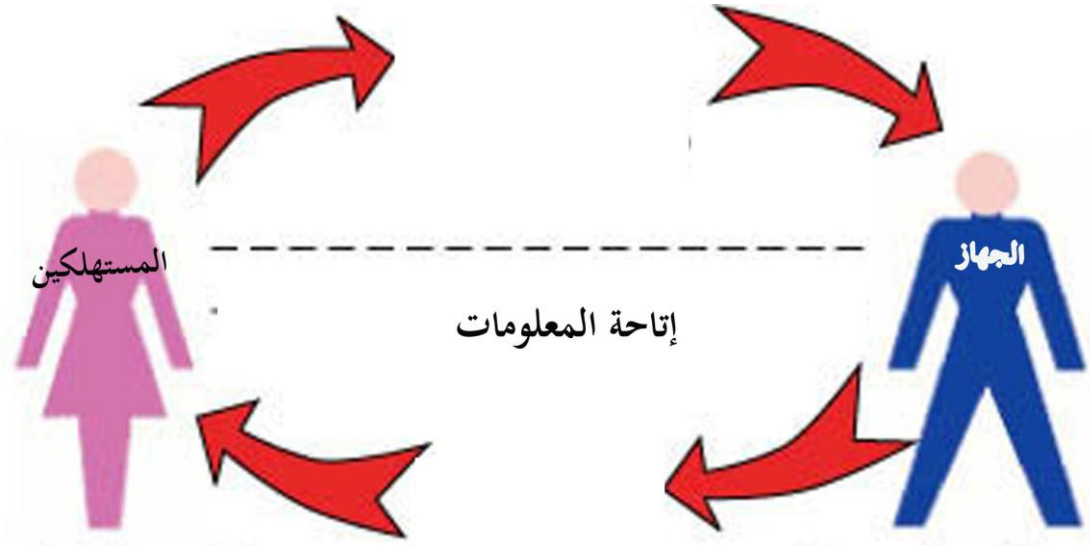

في إطار دور الجهاز فى إتاحة المعلومات للمستهلكين ومقدمي الخدمة فقد انتهى الجهاز من إعداد التقرير الثاني لمؤشرات استهلاك الكهرباء في الأنشطة الاقتصادية وكذلك موازنة الكهرباء في مصر. ويتضمن التقرير مؤشرات لمعدلات تغير استهلاك الطاقة الكهربائية للأنشطة الاقتصادية المختلفة والتوزيع الجغرافي

لها والقيمة المضافة لكل ك.وات ساعة حسب الانشطة الاقتصادية وكذلك معدل استهلاك الطاقة الكهربائية لكل فرصة عمل في كل نشاط اقتصادي.

وقد أظهر التقرير زيادة في معدل استهلاك الكهرباء في الأنشطة الاقتصادية خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ بلغ ٤.٦%. وقد تراجعت بعض الأنشطة الاقتصادية مثل السياحة بمعدل ٣%. فيما بلغ معدل النمو في نشاط الصناعات التحويلية ٠.٧% فقط خلال العام المالي وذلك نتيجة للظروف الاقتصادية العامة.

وقد شهدت صناعات الحديد والصلب والدرفلة زيادة في معدل الاستهلاك قدره ٨.٤% بينما بلغت الزيادة في معدل الاستهلاك في صناعة الأسمنت ٠.١% بينما حدث تراجع في الاستهلاك في صناعة المنسوجات قدره ١٣.١%.

١. مجال الطاقات المتجددة:

أ. القواعد التنظيمية لتخصيص الأراضي لمشروعات الطاقة المتجددة:

بالتعاون مع هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة قام الجهاز بوضع مقترح بالقواعد التنظيمية لتخصيص الأراضي المملوكة للدولة لمشروعات الطاقة المتجددة. وشملت القواعد جميع أنواع المشروعات سواء تلك التي يتم تنفيذها من خلال خطة الدولة مثل مشروعات هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة والمناقصات التنافسية ومشروعات الشراكة مع هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة والمشروعات التي يتم تنفيذها من خلال نظام التعريفة المتميزة. كذلك شملت تلك القواعد تخصيص الأراضي لمشروعات الطاقات المتجددة والتي تتم على أسس تجارية.

هذا وقد شملت القواعد إجراءات التخصيص والتحقق من الجدية والتزامات الأطراف المختلفة وقد أقر مجلس الوزارء تلك القواعد للعمل بموجبها.

شهادات مصدر الطاقة:-

جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك

Egyptian Regulatory Agency (EgyptERA)

انشئ جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك عام ٢٠٠٠. يهدف دور الجهاز إلى تنظيم ومتابعة ومراقبة كل ما يتعلق بنشاط الطاقة الكهربية انتاجا ونقلا وتوزيعا واستهلاكا بما يضمن توافرها واستمرارها في الوفاء بمتطلبات اوجه الاستخدام المختلفة. كما يهدف الجهاز إلى العمل على تهيئة المنافسة المشروعة في انشطة توليد ونقل وتوزيع الكهرباء، وتلافي أى وضع احتكاري في مرفق الكهرباء.

The Egyptian Electric Utility and Consumer Protection Regulatory Agency (EgyptERA) has been established in 2000. EgyptERA role is to regulate, monitor, and control the electric generation, transmission, distribution and consumption to ensure availability and continuity of supply. EgyptERA aims also at providing for lawful competition in the field of electricity generation, transmission, and distribution and avoiding any monopolization within the Electric Utility.

www.egyptera.org

اللجنة المصرية الألمانية المشتركة للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وحماية البيئة

Egyptian German Joint Committee for Renewable Energy, Energy Efficiency and Environmental Protection (JCEE)

لقد اتفقت حكومتا مصر وألمانيا في عام ٢٠٠٧ على تكوين لجنة وزارية مصرية ألمانية مشتركة عليا للتعاون الثنائي في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وحماية البيئة. وتمثل اللجنة المصرية الألمانية المشتركة منتدى لتيسير حوار سياسات يشمل كافة القطاعات كما يضم العديد من الأطراف المعنية في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وتساعد اللجنة في صياغة وتحقيق أهداف قومية للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، واستقطاب استثمارات القطاع الخاص، وتشجيع نقل تكنولوجيا الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وكذا دعم مصر لتلعب دورا رائدا في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الإقليم.

The Egyptian Electric Utility and Consumer Protection Regulatory Agency (EgyptERA) has been established in 2000. EgyptERA role is to regulate, monitor, and control the electric generation, transmission, distribution and consumption to ensure availability and continuity of supply. EgyptERA aims also at providing for lawful competition in the field of electricity generation, transmission, and distribution and avoiding any monopolization within the Electric Utility.

www.jcee-eg.net

شهادات المصدر

هى شهادة الكترونية يصدرها الجهاز لإثبات أن الطاقة المنتجة من مصدر للطاقات المتجددة: ويتم اصدار شهادة واحدة لكل ميجا وات ساعة من الطاقة المتجددة. عمر هذه الشهادة هو عام واحد . ويعتمد هذا النوع من الشهادات على الفصل بين خاصية الطاقة المنتجة من حيث كونها من مصدر متجدد وبين خصائصها الفنية الأخرى والتي تتمثل في كونها «طاقة كهربية».ويتم اصدار وتداول الشهادات باستخدام نظام الكتروني خاص متصل بالانترنت.

Guarantee of Origin (GoO)

It is an electronic certificate issued by EgyptERA to prove that the energy produced from a renewable energy source. Each certificate issued presents 1MWh of renewable energy. The life time of the certificate is 1 year after which it expires (if not cancelled).
The certificates of Origin are used with the purpose to define the origin of energy in terms of being a renewable source or from "electrical energy". Further each consumer can be provided with reliable information about the origin of electricity by using these electronic rights.

"Go for GoO"

انتهى الجهاز من تصميم منظومة لإصدار شهادات لمصدر الطاقة وتهدف تلك الشهادات إلى فصل الارتباط ما بين الطاقة الكهربائية المنتجة من محطات الطاقة المتجددة وصفة تلك الطاقة كطاقة متجددة حيث يمكن بيع الكهرباء المنتجة إلى مستهلك بينما يتم بيع شهادة المصدر لتلك الطاقة إلى مستهلك آخر. وفي هذه الحالة يكون المستهلك الحائز على شهادة المصدر هو مستهلك الطاقة المتجددة، بينما يكون مشتري الكهرباء من المحطة دون الحصول على تلك الشهادات مستهلك للكهرباء فقط. وتهدف تلك الشهادات إلى تنشيط تجارة الطاقة المتجددة بأسلوب يتسم بالمرونة مما يشجع المنتجون على إنشاء محطات لإنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة.

وقد تم تصميم تلك المنظومة بالتعاون مع الاستشاري الدولي GREXEL وذلك بالتوافق مع ما يتم اتباعه بالاتحاد الأوروبي.

ويقوم الجهاز حالياً بمحاولة تسويق تلك الشهادات لبعض القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تحقق قيمة مضافة من استخدام طاقات متجددة مثل قطاعات السياحة والصناعات التصديرية والشركات

ذات العائد المرتفع والشركات ذات نسب المساهمة العالية للشركات الدولية والشركات ذات التوجهات البيئية.

مجال حماية المستهلك وفض المنازعات:

تختص الإدارة المركزية للتوعية وحماية المستهلك بحماية مستهلكى الكهرباء ودراسة وبحث وحل شكواهم بالتعاون مع شركات التوزيع المختصة بما يكفل حماية مصالحهم وكذلك حل المنازعات التى قد تنشأ بين مختلف الأطراف المعنية بالنشاط فى إطار من العدالة والشفافية، وكذلك وضع القواعد التنظيمية التى تضبط العلاقة بين شركات التوزيع والمستهلكين. والرد على استفسارات الشركات في مجال تقييم الخدمة وفقاً للقواعد.

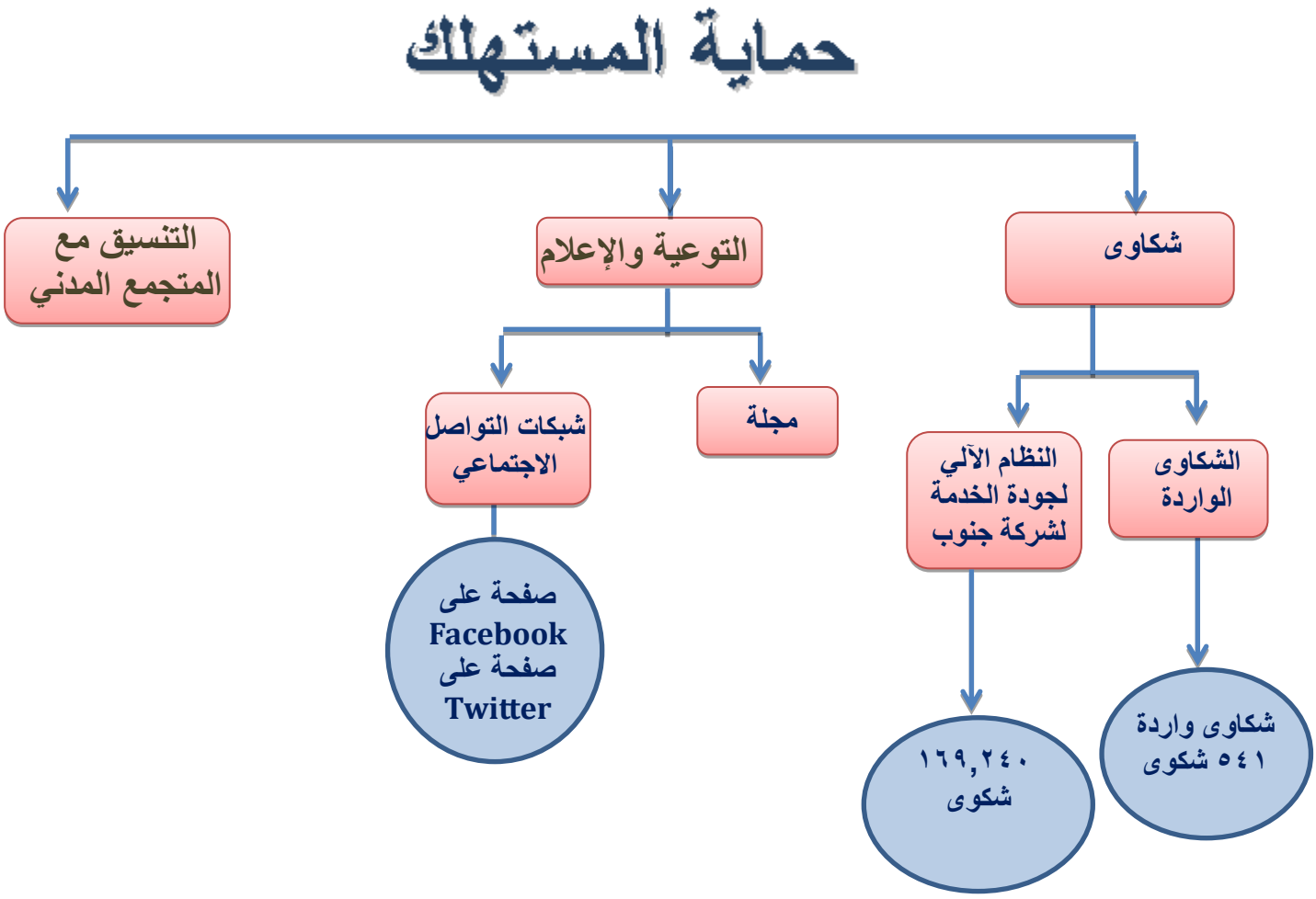

يتولى الجهاز في مجال حماية المستهلك وفض المنازعات القيام بالأنشطة التالية:

أ. متابعة وتقييم جودة الخدمة المقدمة من شركات الكهرباء في التعامل مع شكاوى المستهلكين

ب. فحص ودراسة الشكاوى التي يتقدم بها جمهور المستهلكين بكافة فئاتهم للجهاز من النواحي الفنية والإدارية والقانونية والمالية والفصل فيها.

ج. وضع القواعد التنظيمية لضبط العلاقة بين شركات التوزيع والمستهلكين.

د. - فض المنازعات التي قد تنشأ بين أطراف مرفق الكهرباء والتي لها تأثير على أعمال المرفق من خلال آلية فض المنازعات والتي تشمل الإجراءات الخاصة بالتوفيق والتحكيم كذلك يقوم الجهاز بفض المنازعات التي قد تنشأ بين كبار المستهلكين وأطراف مرفق الكهرباء بناء على طلب المستهلكين.متابعة وتقييم نشاط الشركات في مجال توعية المستهلكين كذلك يضع وينفذ البرامج الخاصة بذلك.

في إطار دور الجهاز في حماية المستهلك ومنع الاحتكار ووجود علاقة تعاقدية متوازنة ما بين مقدمي الخدمة والمشتركين تحفظ حقوق جميع الأطراف. قام الجهاز بالأعمال الآتية :

١. اعداد مشروع تعديل لقواعد توصيل التغذية الكهربائية للمشروعات الاستثمارية والسكنية بما يتلاءم مع التطبيقات العملية وما اسفر عنه من مشكلات.

٢. اصدار التوصيات اللازمة لتفعيل القواعد المعتمدة من مجلس إدارة الجهاز عن طريق لجنة حماية المستهلك التي يشارك فيها اعضاء الجهات ذات الصلة كجهاز حماية المستهلك وجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، وجهاز تنظيم مرفق المياة والصرف الصحي ولجنة الطاقة باتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية وغيرها.

وعقدت اللجنة ١١ اجتماع خلال العام واصدرت مجموعة من التوصيات تم تصنيفها في دليل يشمل التوصيات الخاصة بكل من إجراءات وشروط التعاقد، إجراءات حساب الحمل الاقصى، إجراءات المحاسبة، مراجعة العدادات والسرقات.

✓ **الشكاوى الواردة للجهاز خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢:**

- ورد إلى الجهاز خلال هذه الفترة عدد (٥٤١) شكوى ضد شركات التوزيع منها عدد (٢٢٩) شكوى فنية بنسبة ٤٢% منها ، وعدد (٣١٢) شكوى تجارية بنسبة ٥٨% منها.

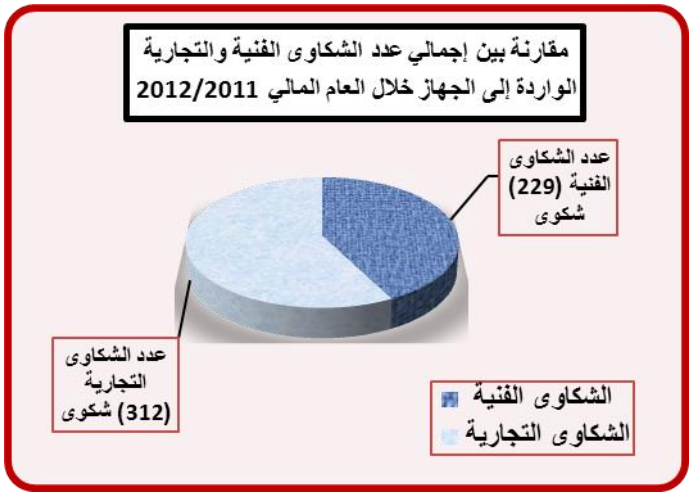

- تم الإنتهاء من دراسة عدد (٤٢٢) شكوى بنسبة ٧٨% من أصل (٥٤١) شكوى وردت إلى الجهاز خلال هذه الفترة، وباقي قيد البحث عدد (١١٩) شكوى بنسبة ٢٢% منها

- عدد الشكاوى المنتهية لصالح الشاكي (٣١٤) شكوى بنسبة ٧٤% من الشكاوى التي تم الإنتهاء من دراستها، ولغير صالح الشاكي عدد (١٠٨) شكوى بنسبة ٢٦% منها.

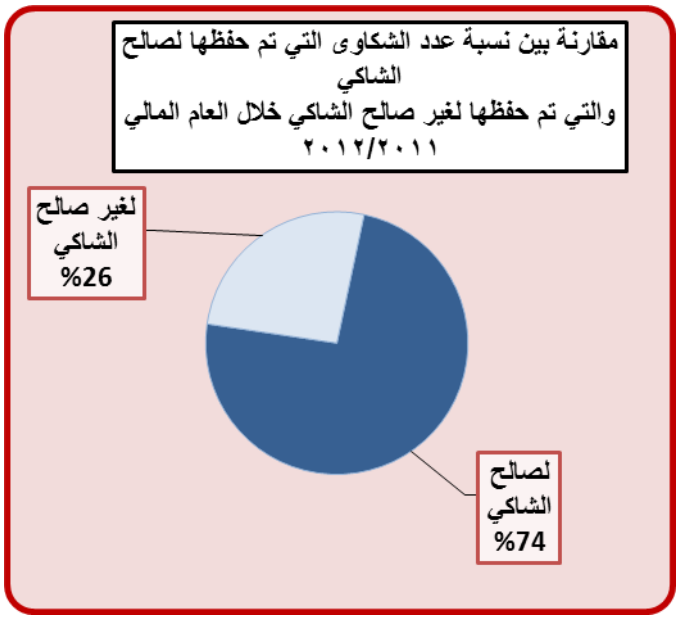

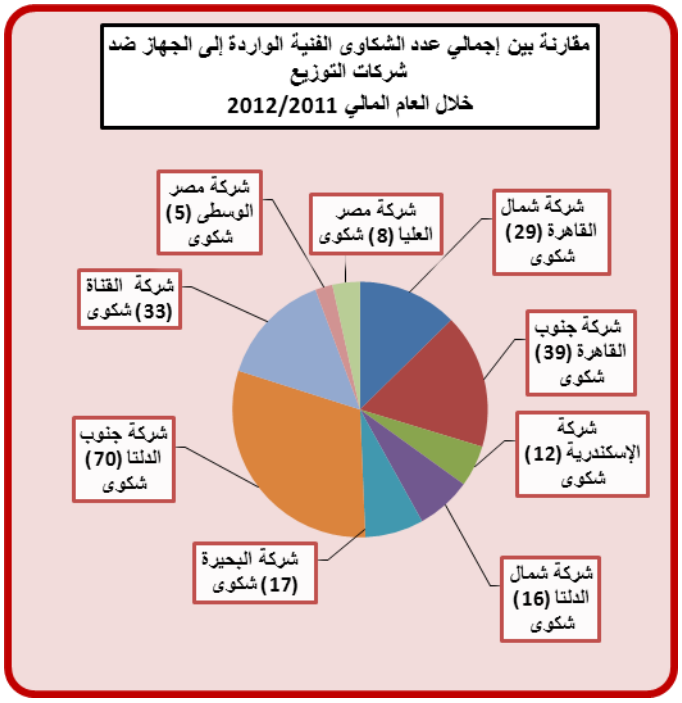

- ورد ضد شركة جنوب الدلتا أكبر عدد من الشكاوى الفنية عدد (٧٠) شكوى بنسبة ٣١% من إجمالي عدد الشكاوى الفنية الواردة إلى الجهاز، في حين أن أقل عدد من هذا الصنف من الشكاوى ورد ضد شركة مصر الوسطى لتوزيع الكهرباء عدد (٥) شكوى بنسبة ٢% من إجمالي عدد الشكاوى الفنية الواردة إلى الجهاز.

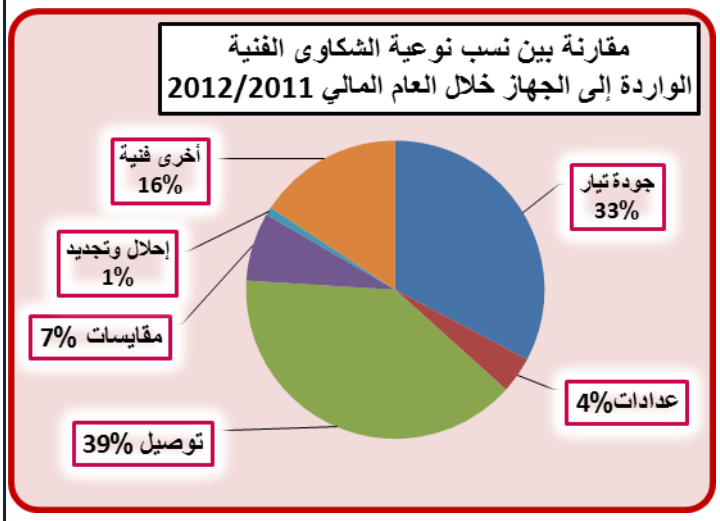

- بالنسبة لتصنيف الشكاوى الفنية فقد بلغ أكبر عدد منها ورد إلى الجهاز (٩٠) شكوى تخص نوعية التوصيل بنسبة ٣٩% من إجمالي هذا الصنف من الشكاوى، بينما ورد أقل عدد منها ورد إلى الجهاز عدد (٢) شكوى تخص نوعية الإحلال والتجديد بنسبة ٠,٨% من إجمالي هذا الصنف من الشكاوى.

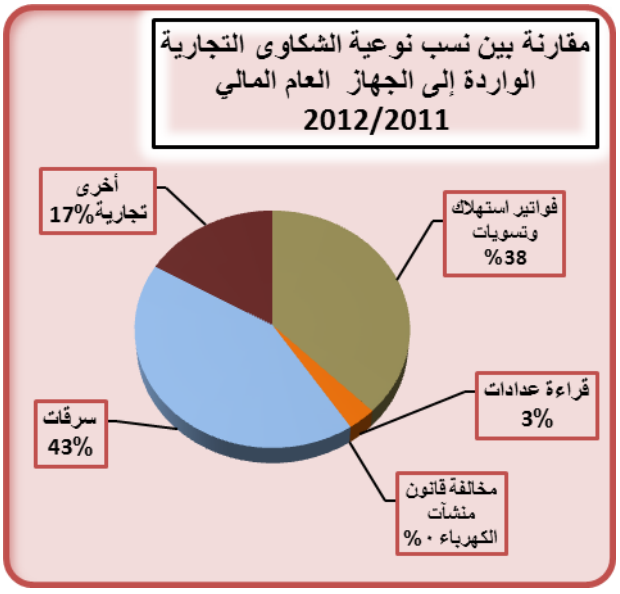

- بالنسبة لتصنيف الشكاوى التجارية فقد بلغ أكبر عدد منها ورد إلى الجهاز (١٣٣) شكوى تخص نوعية سرقات التيار بنسبة ٤٣% من إجمالي هذا الصنف من الشكاوى، في حين أنه لم يرد إلى الجهاز أي شكوى تخص نوعية مخالفة قانون منشآت الكهرباء.

النظام الآلي لجودة الخدمة بشركات الكهرباء:

- تم تنفيذ النظام الآلي لجودة خدمات المستهلكين وتمويله من خلال بروتوكول التعاون الموقع بين الجهاز ووزارة الدولة للتنمية الإدارية ، وتم تشغيل المرحلة الأولى من النظام والخاصة بتلقي وتسجيل ومتابعة حل جميع شكاوي المستهلكين، طبقاً لتصنيفها الصادر من الجهاز، في جميع قطاعات وإدارات شركة جنوب القاهرة لتوزيع الكهرباء إعتباراً من أول سبتمبر ٢٠٠٩.
- وفي إطار عملية تطوير المرحلة الأولى من النظام الآلي لجودة خدمات المستهلكين وتعميمها في باقي شركات توزيع الكهرباء ، تم توقيع ورقة العمل الخاصة بذلك من الجهاز ووزارة الدولة للتنمية الإدارية وشركة ميكروسوفت مصر ووزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات للإستفادة من إتفاقية الحكومة المصرية مع شركة ميكروسوفت العالمية ، وجاري طرح مناقصة خاصة بذلك بواسطة وزارة الدولة للتنمية الإدارية لتنفيذ عملية تطوير وتعميم النظام وتشمل الآتي:

١- إضافة بعض التحسينات على التصميم الحالي للنظام وتجربته في شركة جنوب القاهرة لتوزيع الكهرباء قبل تعميمه على باقي الشركات ، ومن أهم هذه التحسينات إضافة تفاصيل كافية لعنوان المشترك بطريقة الإختيار (comb box)، وإمكانية وجود أكثر من رقم حساب لنفس المواطن في نفس الشركة ، وكذلك ربط عنوان المشترك بعناصر شبكة التغذية الكهربية له تمهيدا لإنشاء قاعدة بيانات كاملة لمكونات وحالة كافة عناصر شبكات توزيع الكهرباء من خلال هذا النظام.

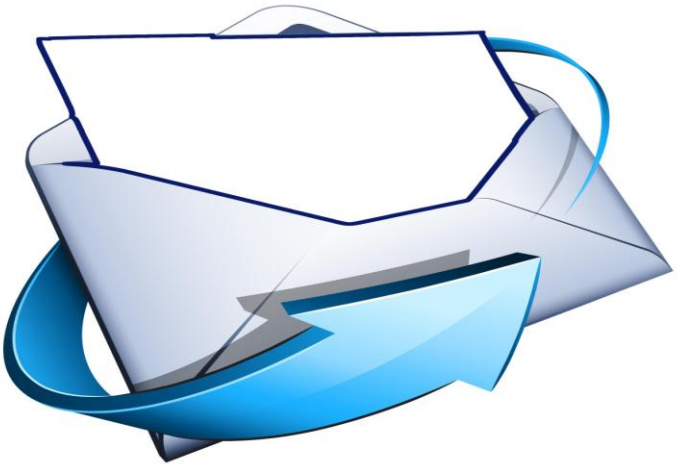

٢- ربط النظام بمراكز التحكم بشركات توزيع الكهرباء ، بحيث يصل لمستخدمي النظام العاملين في كافة الهندسات التابعة لشركات توزيع الكهرباء ما يفيد إنقطاع التغذية عن المشتركين مقدمي الشكاوى الواردة

بسبب الأحداث المسجلة في مراكز التحكم لهذه الشركات سواء المجدولة أو الطارئة أو برامج ترحيل الأحمال ، بما يُمكن المستخدم من إبلاغ المشترك فورياً بالتوقيت المتوقع لعودة التيار ، مع إمكانية إرسال رسائل قصيرة SMS للمستهلكين في حالة الأحداث المجدولة لإخطارهم بتوقيت الفصل والعودة.

٣- إضافة عدد من التقارير التي تقيس مدى جودة الخدمة المقدمة لمستهلكي الكهرباء من حيث معدل إنقطاعات التغذية للمشترك الواحد خلال فترة معينة في شركة/قطاع/إدارة معينة وكذلك إجمالي زمن إنقطاع التغذية للمشترك الواحد خلال فترة معينة سواء كانت هذه الإنقطاعات متصلة أو متقطعة ، وذلك تطبيقاً لكود توزيع الكهرباء ، وكذلك إضافة تقرير لقياس نسبة تواصل النظام مع مقدمي الشكاوي بواسطة الرسائل SMS وتقرير آخر لقياس مدي رضاء المستهلكين ، وأخيراً تقرير إحصائي لمعدل الشكاوي المقدمة من خلال كل وسيلة إتصال (باليد - بالتليفون - بالإنترنت - ....).

٤- تعميم النظام في باقي شركات توزيع الكهرباء تدريجياً على مراحل داخل كل شركة حتى تمام تشغيله في كافة الإدارات والقطاعات الفنية والتجارية بكافة شركات توزيع الكهرباء لخدمة كافة مستهلكي الكهرباء على مستوى الجمهورية ، وفي هذا الصدد تم تدريب عدد إثنين مبرمج من كل شركة توزيع على البرنامج الرئيسي للنظام ليتولى كل منهم إدارة النظام بالشركة ، وأيضاً قام الجهاز بإعداد إسطوانة مدمجة لتدريب العاملين بشركات التوزيع على العمل على البرنامج ، كما تم تكليف كافة شركات توزيع الكهرباء لوضع خطة لتشغيل النظام تدريجياً بالشركة حتى تمام تعميمه في جميع إدارات وقطاعات الشركة.

٥- وقد تم الوضع في الإعتبار في هذه المرحلة من حيث تصميم النظام إمكانية ربط الشركات الخاصة لتوزيع الكهرباء بالنظام.

- وبالتوازي مع عملية التطوير والتعميم للمرحلة الأولي يتم البدأ في تنفيذ المرحلة الثانية من النظام الآلي لجودة خدمات المستهلكين وتشمل خدمات التعاقد وتسجيل قراءة العداد والإستعلام عن الفاتورة وتسديد الفاتورة من خلال الإنترنت في أربع شركات توزيع هي (شمال الدلتا – جنوب الدلتا – البحيرة – مصر الوسطى) وتشمل أيضا تطوير ذلك في شركة القناه لتوزيع الكهرباء والتي سبق تنفيذ معظم هذه الخدمات بها ، وتم توقيع ورقة العمل الخاصة بذلك من الجهاز ووزارة الدولة للتنمية الإدارية وشركة ميكروسوفت مصر ووزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، على أن يتم بعد ذلك تنفيذه في باقي الشركات.

٦- ولاحقاً سيتم الربط بين المرحلتين الأولى والثانية من النظام الآلي لجودة خدمات المستهلكين لتحقيق الإستفادة القصوى من النظام.

✓ أهم النتائج المسجلة بالنظام خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢

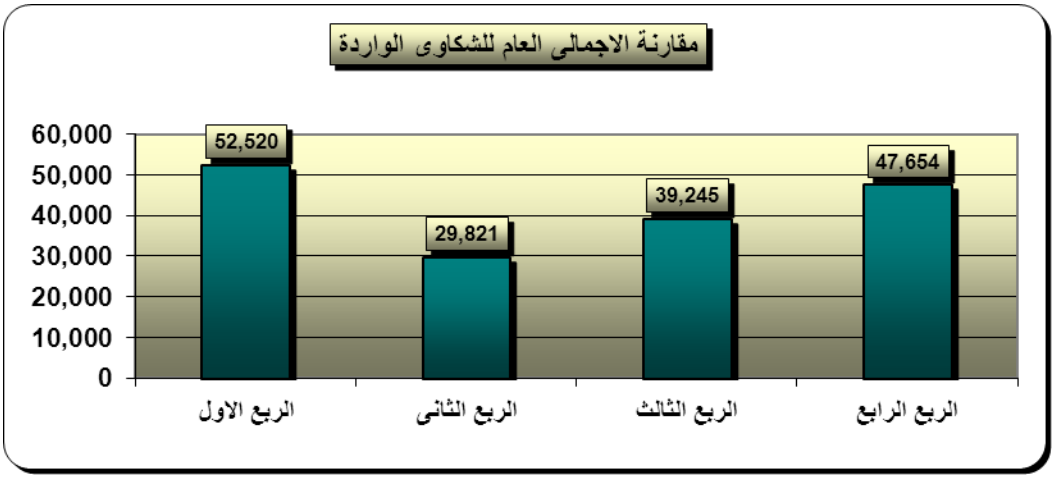

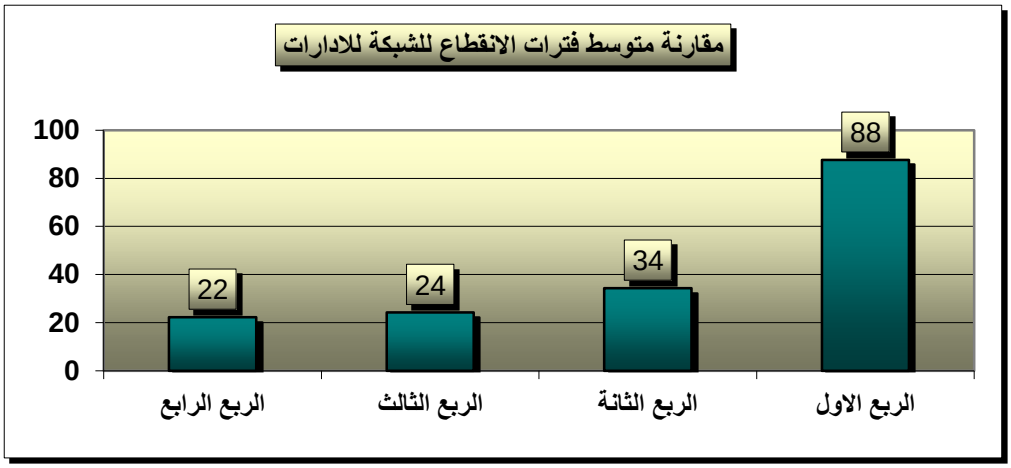

ـأظهرت المؤشرات الصادرة عن البرامج ما يلي:

– **بلغ إجمالى الشكاوى الواردة ١٦٩.٢٤٠ شكوى تمثل شكاوى الإنقطاعات منها أكثر من ٦٥%، مقارنة بالعام الماضى والبالغة ١١٦.٠٣٤ شكوى تمثل شكاوى الإنقطاعات أكثر من ٩٠% شكوى.**

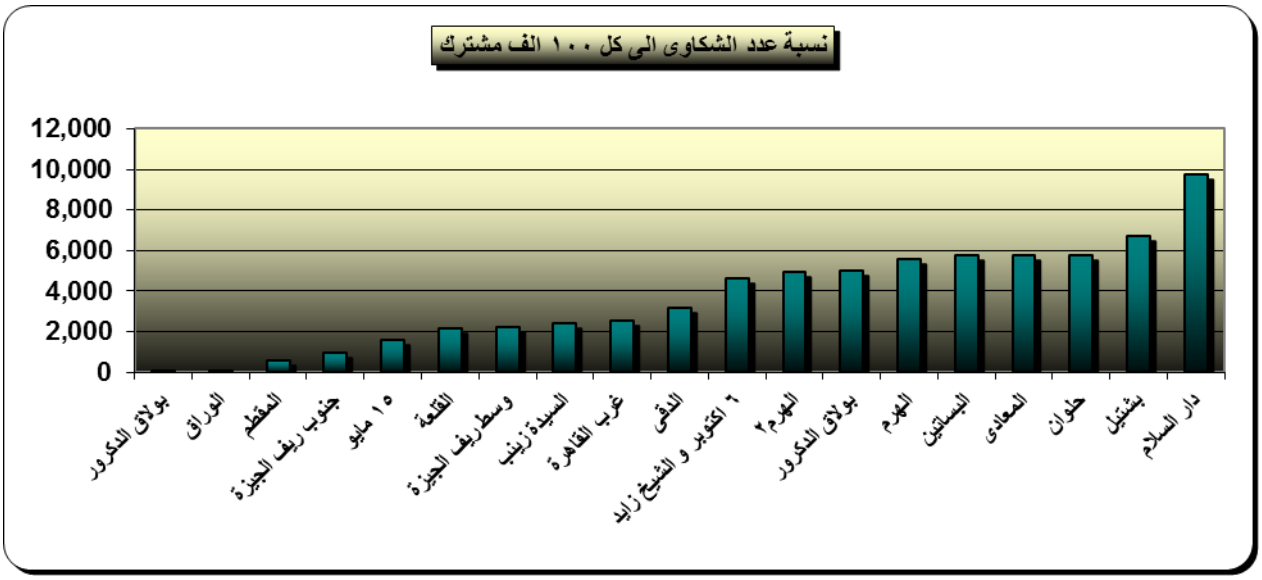

– **يوضح الجدول عدد الشكاوى الواردة لكل ١٠٠ ألف مشترك من٣٧١٤ شكوى خلال العام الحالي**

- من الملحوظ تقليل زمن حل الشكاوى وبصفة خاصة شكاوى الإنقطاعات نتيجة توافر بيانات إحصائية دقيقة عن موقف هذه الشكاوى من خلال النظام.

-في إطار تطويرالبرنامج ليشمل توفير خدمات إضافية لمستهلكى الكهرباء تساعد على تحسين الآداء تم توقيع الاتفاقيات الآتية مع وزارة التنمية الإدارية

١. اتفاقية تطوير النظام الآلي لجودة خدمات مستهلكي الكهرباء وتعميمه على باقي شركات توزيع الكهرباء ومن المتوقع بدء التنفيذ خلال يناير ٢٠١٢.

اتفاقية لتنفيذ نظام تسجيل قراءة العداد وتسديد قيمة الاستهلاك من خلال الانترنت في عدد خمس شركات توزيع ومن المتوقع بدء التنفيذ خلال النصف الثاني من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣.

✓ التوعية

أ- مجلة الجهاز

- تم تطوير المجلة الدورية (الربع سنوية) الصادرة عن الجهاز من ناحية التصميم والإخراج والمادة التحريرية وكذا تم إثرائها ببعض المقالات الفنية المتخصصة فى مجال الطاقة، فضلاً عن رصد ونشر أهم أخبار قطاع الكهرباء وأنشطة الجهاز المختلفة، لتكون إحدى الواجهات الإعلامية التى يُعلم من خلالها الجهاز أطراف المرفق والجهات ذات الصلة بأهم القواعد واللوائح والقرارات التى تصدر عن مجلس إدارة الجهاز، هذا وقد تم إصدار أربعة أعداد خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٢.

- تم وضع آلية لتوزيع المجلة بحيث تصل لأكبر عدد ممكن من الجهات ذات الصلة، من خلال تحديد قائمة من المراسلات تشتمل على أكثر من أربعمائة اسم من العاملين بقطاع الكهرباء والإعلام والاستشاريين وأجهزة الدولة الأخرى، بالإضافة إلى نشر المجلة على الموقع الإليكترونى للجهاز وذلك للإحاطة بنشاط الجهاز ودوره.

- تم تنفيذ مسابقة بين العاملين بشركات الكهرباء عن افضل مقال في مجال ترشيد الكهرباء حيث شارك في هذه المسابقة ٢٧ متسابق وتم منح جوائز مالية لافضل ثلاث مقالات ونشرها في المجلة تباعاً وذلك لنشر الوعي بين العاملين في مجال ترشيد الطاقة.

ب-صفحة الجهاز Facebook

تم انشاء صفحة للجهاز على شبكة التواصل الاجتماعي Facebook، وتم تزويد هذه الصفحة بمواد اعلامية خاصة بترشيد الطاقة، وحقوق المستهلكين، ويقوم الجهاز حاليا بترويج للصفحة لزيادة عدد الزائرين كذلك تم من خلال اللجنة المصرية الالمانية التعاقد مع استشاري للعمل كـAdmin للصفحة واقترح خطة عمل لزيادة تاثير هذه الصفحة وتطويرها لتكون وسيلة للتواصل بين الجهاز والمستهلكين.

كما تم إنشاء صفحة رسمية للجهاز علي Twitterلنشر الأخبار.

✓ التنسيق مع المجتمع المدني في مجال حماية حقوق المستهلكين:

بموجب اتفاقية التعاون المبرمة بين الجهاز والمنظمة المصرية للمستهلكين والطاقة بشأن تبادل البيانات والمعلومات المتعلقة بقطاع الكهرباء وكذلك المشاركة في تنظيم العديد من الانشطة الهادفة الي بناء الوعي في قضايا ترشيد الطاقة، وكذلك إعداد وتنظيم الدورات التدريبية للتجمعات الأهلية المعنية بذات الامر عن القواعد والقوانين واللوائح المنظمة المعمول بها في قطاع الكهرباء في مصر.

وفي هذا الإطار فإن التعاون بين الجهاز والمنظمة المشار اليها " كمؤسسة مجتمع مدني متخصصة" يمكن أن يدعم تحقيق أهداف الجهاز وأهداف المنظمة المصرية للمستهلكين والطاقة.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف قام الجهاز بالتعاون والتنسيق والمشاركة الفعلية مع المنظمة المصرية للمستهلكين والطاقة بالعديد من الأنشطة واللقاءات التوعوية وذلك خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ وجاءت هذه الانشطة علي النحو التالي:

أولا: تم الاشتراك في عقد حلقة حوارية حول " تحديات الطاقة في مصر واستراتيجياتها" ، وحضر هذا اللقاء نخبة من اساتذه وخبراء الطاقة في مصر وفيه تم عرض بعضاً من التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء من كافة وجهات النظر العامة والخاصة، وكذلك رؤية المنظمة الخاصة لمواجهة هذه التحديات وتحديد الخطوات التي يمكن بها الإسهام في مواجهة هذه التحديات.

ثانيا: المشاركة في تنفيذ "حملة ترشيد الطاقة وحقوق وواجبات المستهلكين"، وهي حملة شعبية جماهيرية، تدعو لترشيد استهلاك الطاقة، حيث تم طرح القضية بكل أبعادها، وطرح بدائل الترشيد و تحسين كفاءة الطاقة وكيفية الحصول عليها، والتوعية بالسلوكيات الإيجابية للترشيد، من خلال سلسلة من الندوات مع جمعيات اهلية من مختلف محافظات الجمهورية، وقد إمتدت هذه اللقاءات أيضا خارج القاهرة وبالأخضي المحافظات الأكثر استهلاكا وفق ما تسجله الإحصاءات ، كما تم من خلالها الترويج لاستخدام اللمبات

الموفرة كمساهمة في إحداث التغيير لدى المواطنين، وتكونت هذه الحملة من ثلاثة لقاءات شملت القاهرة والاسكندرية والمنيا.

ثالثا: قام الجهاز بالتعاون والمشاركة في تنفيذ برنامج تدريبي للجمعيات الأهلية حول " تحديات الطاقة في مصر ودور المجتمع المدني في مواجهتها" وهو برنامج تدريبي توعوي للجمعيات الاهلية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الطاقة من كافة محافظات مصر المختلفة، وإستهدف هذا البرنامج رفع درجة وعي المجتمع المدني بكل أبعاد مشكلة الطاقة في مصر والتحديات التي تواجهها، وكذلك العمل على دعم وتمكين المجتمع المدني للقيام بدوره في مواجهة إشكاليات الطاقة ومدى مساهمته في الترويج للحلول البديلة.

مجال التعاون الدولي والإقليمي:

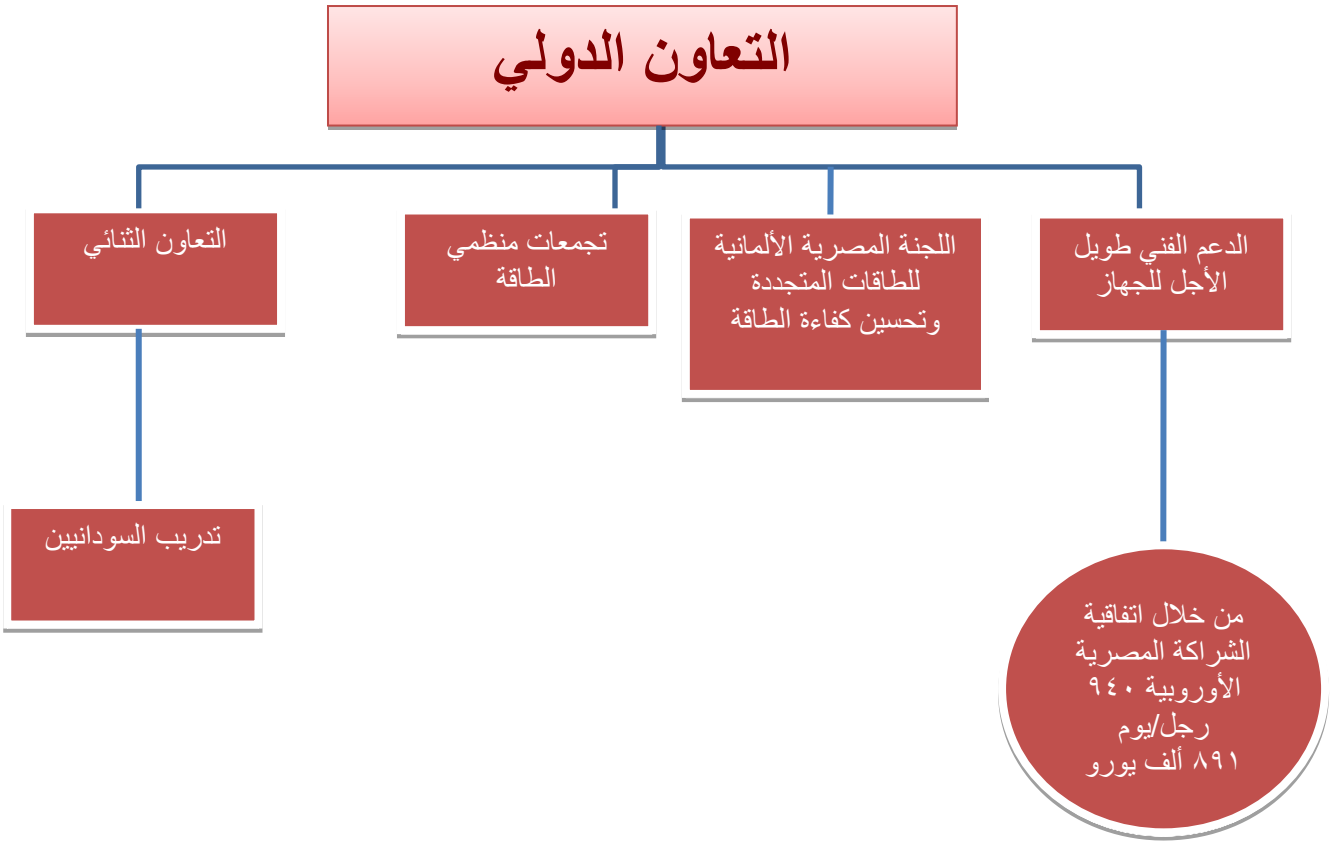

أولاً: الدعم الفني للجهاز:

١. **من خلال اتفاقية الشراكة الموقعة بين مصر ودول الإتحاد الأوروبي والتي يتم تنفيذها من خلال وزارة التعاون الدولي، يتم حالياً تقديم الدعم الفني طويل الأجل للجهاز وذلك في المجالات الآتية:**

- **الهيكلة الإدارية والموارد البشرية والتدريب.**
- **هيكلة سوق الكهرباء.**

وتشمل إعداد مستندات السوق مثل: قواعد التجارة والتسوية، ومراجعة كود الشبكة، والتخطيط الإستثماري

- **تطوير منظومة التراخيص**

- استراتيجية التواصل مع المستهلكين والأطراف ذات الصلة
- القواعد التنظيمية للتسعير والتعريفة
- وضع الشروط المرجعية للتوأمة في المرحلة التالية

وذلك من خلال التعاقد مع شركتي ماركادوس واكسرجيا، ويشمل هذا التعاقد ٦ استشاريين أساسيين وعدد من الإستشاريين المعاونين بالإضافة إلى مدير المشروع (بإجمالي ٩٤٠ رجل يوم). وتبلغ القيمة الإجمالية للتعاقد ٨٩١.٧٥٠ ألف يورو والمدة الزمنية للمشروع ١٢ شهر.

وقد بدأ العمل في المشروع خلال شهر سبتمبر ٢٠١١ وقد تم الانتهاء من إعداد التقارير التالية:

- في مجال هيكلة سوق الكهرباء تم إعداد تقرير عن المرحلة الانتقالية لتصميم السوق وقواعد سوق الكهرباء ونماذج العقود التجارية بين الاطراف المشاركة في السوق.
- المؤشرات الرئيسية للتخطيط الاستثماري.

- في مجال الاتصال، مسودة لاستراتيجية الاتصال وخطة العمل القابلة للتنفيذ، استقصاء لقياس رضاء المستهلكين، تطوير وتحديث الموقع الالكتروني للجهاز، تطوير محتوي وتصميم التقرير السنوي للجهاز.
- في مجال التعريفة، طريقة حساب التكلفة، تقييم القواعد التنظيمية للتسعير، حساب تكلفة الربط بالشبكة، حساب تكلفة استخدام الشبكة، تسعير الطاقات المتجددة، التعريفة المميزة، آليات التحفيز من خلال التسعير، استراتيجية اعادة هيكلة اسعار الكهرباء، الخطة الانتقالية لاعادة هيكلة اسعار الكهرباء.
- في مجال التراخيص، تطوير قواعد واشتراطات التراخيص الحالية لتتناسب مع التطور الحاصل بقطاع الكهرباء وفي ضوء الاحتياجات من واقع التطبيق الفعلي لمنظومة التراخيص خلال الفترة الماضية. وقد تضمن ذلك اقتراح مجموعة من التراخيص الإضافية التي تشمل ترخيص التاجر العمومي وترخيص

الإمداد. وتعديل بعض الاشتراطات العامة للتراخيص لتتناسب مع المرحلة الانتقالية لسوق الكهرباء والمرحلة الأولى.

وجاري حالياً اعداد الشروط المرجعية لاتفاقية التوأمة مع أحد اجهزة تنظيم الكهرباء المماثلة بدولة من دول الاتحاد الاوروبي وذلك في اطار مشروع الدعم الفني المقدم للجهاز.

ثانياً: التعاون مع التجمعات الإقليمية لأجهزة تنظيم الطاقة:

أ. تجمع منظمي الطاقة لدول حوض البحر المتوسط:

١. من خلال عضوية الجهاز في تجمع منظمي الطاقة لدول حوض البحر المتوسط (Medreg) شارك الجهاز في اجتماعى الجمعية العمومية الثانى عشر والثالث عشر للتجمع في كل من اليونان وتركيا حيث قام الجهاز بعرض التقارير التي أعدتها لجنة الكهرباء والتي ترأسها مصروهي:

أ- دراسة عن موقف وخطط تطبيق تكنولوجيا الشبكات الذكية بدول حوض البحر المتوسط..

ب- خارطة طريق لإنشاء سوق إقليمية للكهرباء بدول البحر المتوسط

٢. من خلال رئاسة مصر للجنة الكهرباء للتجمع تم عقد إجتماعين للجنة بالقاهرة وفرنسا في كلاً من شهر أكتوبر ٢٠١١ وشهر أبريل ٢٠١٢.

وقد قامت اللجنة بالاتي:

- وضع خارطة طريق نحو إنشاء سوق تنافسي بالدول التي لا تأخذ بنظام السوق التنافسية حتى الآن. كذلك تم وضع خارطة طريق نحو تطوير الأسواق الاقليمية للكهرباء حول البحر المتوسط تمهيداً لإنشاء سوق متكامل للكهرباء.
- إعداد وتنفيذ استقصاء حول موقف وخطط تطبيق تكنولوجيا الشبكات الذكية بدول حوض البحر المتوسط وتم إعداد تقرير بناء على الردود الواردة من الدول المشاركة.
- شارك الجهاز في أعمال اللجان الأخرى مثل لجنة الطاقات الجديدة وترشيد الطاقة وكذلك اللجنة المؤسسية.
- قام الجهاز بصفته رئيساً للجنة الكهرباء بالتعاون مع جهاز التنظيم بفرنسا بصفته رئيساً للجنة المؤسسية بعمل دراسة مشتركة عن تجارة الكهرباء عبر الحدود حيث شملت هذه الدراسة الإطار القانوني والمؤسسي - طرق تحديد القدرات المتبادلة – تعريفة العبور – نظام الموازنة – تبادل القدرة من خلال العقود الثنائية بالإضافة إلى الاعتبارات الأخرى مثل تبادل المعلومات. كما شارك الجهاز في إجتماعات اللجنة الإشرافية للتجمع التي عقدت عن طريق التليفون.
-

ب. المنتدى العربي لمنظمي الكهرباء:

جارى اتمام إجراءات تسجيل المنتدى كجمعية اهلية في مصر طبقاً للقوانين المصرية حيث تم نقل مقر السكرتارية الى القاهرة.

ج. المنتدى العربي لمنظمي البنية الأساسية:

شارك الجهاز في الاجتماع الثالث لمنظمي البنية الأساسية الذي عقد في القاهرة بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بدعوة من البنك الدولي في ١١ – ١٢ ديسمبر ٢٠١١ بمشاركة ٧ دول بواقع ٥ أجهزة تنظيم كهرباء و٣ أجهزة تنظيم اتصالات و٥ أجهزة معنية لتنظيم المياه بالإضافة إلى إدارة الطاقة بجامعة الدول العربية. وقد تم الاتفاق على تشكيل مجلس الأمناء التنفيذي، وتشكيل مجموعات العمل.

تم عقد الاجتماع الأول لمجلس الأمناء التنفيذي للمنتدى العربي لمنظمي البنية الأساسية على هامش الجمعية العمومية للمنتدى بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٢، حيث تم خلال الاجتماع انتخاب الرئيس والنائب.

د. اتحاد منظمي الطاقة بدول الكوميسا:

شارك الجهاز في اجتماعات الاتحاد الاقليمي لمنظمي الطاقة بدول الكوميسا والذي عقد في لوساكا بزامبيا، حيث ترأس مصر لجنة الكهرباء وهي أحد اهم اللجان الفنية التابعة للاتحاد حيث تم عرض تقرير عن مدى امكانية تحمل المشتركين بدول الكوميسا لتكلفة الطاقة الكهربائية وقدرتهم على الارتباط بالشبكة.

هـ - وعاء الطاقة لدول جنوب وشرق افريقيا EAPP:

شارك الجهاز في الاجتماع التشاوري الخاص بوضع التصور النهائي لانشاء هيئة التنظيم المستقلة لوعاء الطاقة لدول جنوب وشرق افريقيا والذي عقد بدار السلام بتنزانيا حيث حضر الاجتماع عدد ٨ دول من الدول المشاركة واتفق المشاركون على الهيكل الاداري واختصاصات هيئة التنظيم المستقلة واسلوب عملها وكيفية تمويل أنشطتها

وتم رفع هذه التوصيات للمجلس الوزاري لوزراء الطاقة لدول جنوب وشرق افريقيا حيث تم اعتمادها والبدء في تفعيل نشاط هذه الهيئة.

م . الكونفدرالية الدولية لأجهزة تنظيم الطاقة:

- تم تأسيس هذه الكونفدرالية خلال المنتدى العالمي الرابع لمنظمي الطاقة والذي عقد في العاصمة اليونانية – أثينا – خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩ بناءً على توصية إجتماع الدول الثمانية العظمي والذي عقد في روما خلال شهر مايو ٢٠٠٩ والذي دوعيت إليه مصر ضمن مبادرة ٨+٥.
- تهدف الكونفدرالية إلى رفع الوعي العام لأجهزة التنظيم الوطنية في متابعة أسواق الكهرباء والغاز وحماية المستهلكين والتعاون لتحقيق أهداف مشتركة من شأنها المساعدة في تحقيق آليات السوق وخدمة المواطنين والتنمية المستدامة.
- تم تشكيل أربع لجان لتنفيذ أهداف الكونفرالية وتشمل: لجنة تأمين التغذية الكهربائية، لجنة التغيرات المناخية، لجنة التنافسية وقدرة المستهلكين على سداد تكلفة الطاقة، لجنة التدريب وتبادل المعلومات. وتشارك مصر مع أسبانيا في أعمال اللجنة الثانية والخاصة بالتغيرات المناخية ممثلتين لتجمع منظمي الطاقة لدول حوض البحر المتوسط.
- من خلال مشاركة مصر في الإجتماعات التليفونية للجنة التغيرات المناخية وكذلك الردود المرسلة بخصوص أنشطة الطاقة المتجددة والتوليد المشترك، أصدرت اللجنة تقريرها الثاني والخاص بأفضل الممارسات التنظيمية لتشجيع استخدامات الطاقة المتجددة والتوليد المشترك.
- بمناسبة المؤتمر الدولي الخامس لمنظمي الطاقة والذي عقد بكندا في شهر مايو ٢٠١٢ تم اعادة تشكيل اللجان الفنية لتشمل اللجان التالية:
  - تطورات التكنولوجية والطاقات المتجددة.
  - فتح الأسواق.
  - أفضل الممارسات التنظيمية.
  - حماية المستهلكين والاهتمامات العامة.
- تم اختيار مصر نائباً لرئيس اللجنة الخاصة بفتح اسواق الكهرباء وكذلك اختيارها ضمن المجلس التنفيذي للكونفدرالية الدولية لمنظمي الطاقة.

د- التعاون مع المركز الاقليمي للطاقات الجديدة والمتجددة وتحسين كفاءة الطاقة RCREEE

بناًء على طلب من المركز الاقليمي للطاقات الجديده والمتجددة وتحسين كفاءة الطاقة تم التعاقد مع الجهاز لتنظيم دورة تدريبية في مجال تسعير الطاقات المتجددة بمشاركة ١٤ دولة عربية، لمدة اسبوع وشملت الدورة شرح التدريب العملي على برنامج لتصميم التعريفة المتميزة لطاقة الرياح والطاقة الشمسية كذلك الشروط التعاقدية ونماذج العقود الخاصة بها واساليب تمويل مشروعات الطاقة المتجددة، كما قام المتدربون بتقديم درسات حالة عن موقف الطاقات المتجددة ببلادهم وقد تم منح شهادات للمتدربين بحضور السيد وزير الكهرباء والطاقة.

ثالثاً: المشاركة في الإجتماعات الدولية:

الاجتماعات الدولية والمؤتمرات العلمية

الاجتماعات الدولية وورش العمل

المشاركة في
عدد ٤ ورشة عمل

المؤتمرات والنشر العلمى

نشر عدد
٦ بحوث علمية
في مؤتمرات دولية
بالإضافة إلى ٤
بحوث في
مؤتمرات محلية

شارك الجهاز في الأنشطة والفعاليات الدولية التالية:

- **ورشة العمل التي عقدت في برلين بالمانيا لمدة اسبوعين حول تكامل الطاقات المتجددة وربطها بالشبكة الكهربائية بمشاركة ١٤ مشارك من دول الشرق الاوسط.**

- **ورشة العمل التي عقدت في نيروبي بكينيا بمشاركة ١٥ مشارك من دول شرق وجنوب افريقيا حول توحيد معايير الشبكات بهذه الدول تمهيداً لمشروعات الربط الكهربائي فيما بينهم، وكذلك مناقشة كود الشبكات الموحد بهذه الدول.**

- **ورشة العمل التي عقدت في مدينة فلورنس بايطاليا حول كيفية حماية المستهلك بمشاركة ٣٠ مشارك من دول الاتحاد الاوروبي حول ما تم التوصل اليه من خبرات ناجحة وافضل الممارسات في الدول المشاركة.**

- **ورشة العمل التي عقدت في اديس ابابا باثيوبيا حول النظم والقواعد التنظيمية الخاصة بدول حوض النيل بمشاركة ٩ دول وذلك في اطار تحقيق تكامل هذه القواعد بين دول وعاء الطاقة بشرق افريقيا.**

رابعاً: المشاركة في المؤتمرات العلمية بأوراق بحثية:

- **شارك الجهاز بعدد٦ أوراق بحثية في عدد من المؤتمرات الدولية والاقليمية وبيانها كالتالي:**

1. **"Development of Regulatory Aspects for Promoting Smart Grid with Renewable Energy Resources: The Egyptian Case," ISGT-IEEE KSA Conference & Exhibition, Jeddah, Kingdom of Saudi Arabia, Dec. 2011 .**

2. **"Roadmap towards a Regional Electricity Market in Arab Region," CIGRE-GCC POWER 2011 Conference & Exhibition, Kuwait, Nov. 2011.**

3. **"Ninth International Conference on the European energy market, (Italy)**
   Title of paper: Security of Power System in Egypt

4. **ISGT ME 2011- IEEE PES ISGT 2011 Middle East, (KSA)**
   Title of paper: Continuity indicators for Egypt's Electric System
5. **"Development of Regulatory Aspects for Promoting Smart Grid with Renewable Energy Resources: The Egyptian Case," ISGT-IEEE KSA Conference & Exhibition, Jeddah, Kingdom of Saudi Arabia, Dec. 2011.**

6. **"Roadmap towards a Regional Electricity Market in Arab Region," CIGRE-GCC POWER 2011 Conference & Exhibition, Kuwait, Nov. 2011.**

- **هذا بالإضافة إلى عدة أوراق بحثية قبلت للنشر في مؤتمرات محلية.**

1. **ICEENG-8 (Military College), (Egypt)**
2. **Title of paper: The Effects of Harmonic Distortions on Transformers**

3. **ICEENG-8 (Military College), (Egypt)**

   Title of paper: Key Performance Indices for EDCs in Egypt

4. **Fifteenth International Middle East Power Systems Conference MEPCON'12, Alex University , (Egypt)**

   Title of paper: Continuity of Supply Indicators for Egypt Transmission Network

5. **"Investigating the Impact of Smart Grids' Contributions in Developing Countries"**

عرضت بالمؤتمر الدولي العلمي السادس للكلية الفنية العسكرية ICEENG " المؤتمر الدولي الثامن للهندسة الكهربائية" والذي تم عقده بالكلية الفنية العسكرية – مايو ٢٠١١

في مجال المعلومات والتوثيق:

أ. الموقع الإلكتروني للجهاز:

تم إعادة تصميم الموقع الإلكتروني للجهاز ليكون أكثر تفعالية ويوفر إمكانيات أكبر للبحث عن المعلومات بصورة أسهل وقد استلزم ذلك إعادة تبويب وتصنيف المعلومات كذلك استخدام بعض البرامج التي تتيح للموقع تفاعلية أكثر. وقد روعي في تصميم الموقع أن يتم بنظام البطاقات وذلك لتسهيل عمليات التحديث للموقع. وقد استلزم ذلك رفع سرعة الإنترنت إلى ٢ ميجابايت بدلاً من ١ ميجا بايت.

تم من خلال موقع الجهاز على شبكة المعلومات إنشاء مكتبة إلكترونية يكون محتواها كل ما يصدر عن الجهاز وعلى سبيل المثال ما يلي:.

- **الكتب الدورية المنظمة للعمل.**
- **القرارات التنفيذية.**
- **العروض الفنية التي يقدمها الجهاز.**
- **أوراق العمل التي يقدمها العاملين في المؤتمرات والاجتماعات.**
- **اللوائح المالية والإدارية والفنية المنظمة لأعمال الجهاز.**
- **التقارير المتوقع صدورها سواء كانت الشهرية أو السنوية.**
- **قرارات مجلس الإدارة ومحاضر الجلسات.**

وسوف تتيح المكتبة الإلكترونية للباحثين الاطلاع علي الإصدارات العالمية والخاصة بتنظيم الطاقة.

ب. الحفظ الإلكتروني وإدارة الوثائق:

من خلال قيام الجهاز بوضع نظام آلي لتأمين تداول المستندات المتعامل معها بين الإدارات والحفاظ على أصول تلك المستندات وكذا سهولة وسرعة تداول البيانات بين الإدارات وتفعيل قنوات الاتصال والعمل المشترك بين الإدارات فقد تم تحديث نظام الحفظ الإلكتروني وحفظ الوثائق بالجهاز بخطة عمل تشمل الآتي:-

- **حفظ المستندات منذ بداية نشأة الجهاز.**
- **ربط الموضوعات بالمكتبات الصادرة والواردة التي تخص ذات الموضوع.**
- **مراجعة تصنيف الموضوعات وفهرستها بما يسهل تجميعها.**

أنظمة وقواعد البيانات :

في ضوء قيام جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك بتحقيق أهدافه ومنها إعداد الدراسات والتقارير التي تساعد على تطوير الأداء في قطاع الكهرباء بما يساعد في وضع خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدولة، قام الجهاز بإصدار التقرير الإحصائي السنوي الثانى عن مؤشرات إستهلاك الطاقة الكهربائية في الأنشطة الإقتصادية حيث تضمن هذا التقرير أهم المؤشرات الرئيسية للطاقة الكهربائية المستهلكة للمشتركين ذوي القدرة التعاقدية (١٠ك.وات فأكثر) بالأنشطة الإقتصادية المختلفة (عدا مشتركي الإستهلاك المنزلي والإنارة العامة) موزعة حسب الأنشطة الإقتصادية، حتي يمكن التخطيط المسبق في قطاع الكهرباء بفترة زمنية كافية للوفاء بإحتياجات هذه الأنشطة وضمان تغذيتها بالطاقة الكهربائية في الوقت المناسب،

والتعرف على الطاقة الكهربائية المستهلكة لهذه الفئة من المشتركين والموزعة جغرافياً حسب المحافظات المختلفة وحسب شركات نقل وتوزيع الكهرباء بما يساعد ويساهم فى التخطيط إقليمياً، وكذا التعرف علي مستويات إستهلاك الطاقة الكهربائية ومستويات القدرة التعاقدية لهذه الفئة من المشتركين بما يساهم فى التخطيط لزيادة القدرات الكهربائية اللازمة لدفع عجلة التنمية الإقتصادية، كما ألقى التقرير الضوء على موازنة الطاقة الكهربائية وتطورها فى مصر خلال السنوات (٢٠١٠/٢٠٠٩ – ٢٠١١/٢٠١٠)،

وأوضح التقرير مدى مساهمة الطاقة الكهربائية المستهلكة في تحقيق القيمة المضافة في الأنشطة الإقتصادية المختلفة وكذلك بيان العلاقة بين الطاقة الكهربائية المستهلكة وعدد المشتغلين بالأنشطة الإقتصادية. كما تم استعراض خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى قطاع الكهرباء عام ٢٠١٢/٢٠١١.

وقد إقتصر التقرير على المشتركين من ذوي القدرة التعاقدية (١٠ ك.وات فأكثر) بشركات نقل وتوزيع الكهرباء المملوكة للدولة والمزاولين لكافة الأنشطة الإقتصادية عدا المشتركين فى الإستخدامات المنزلية والإنارة العامة ، حيث بلغ عدد المشتركين فى هذه الفئه ١٨١٨٨٢ مشتركاً ، كما بلغ إستهلاكهم من الطاقة الكهربائية كميه قدرها ٥٠٦٢٢,٩٣ مليون ك.و.س تمثل نسبة قدرها ٤٠,٤٥% من إجمالي إستهلاك الطاقة الكهربائية فى مصر والتي بلغت ١٢٥١٥٩ مليون ك.و.س عام ٢٠١١/٢٠١٠.

وقد إحتلت أنشطة الصناعات التحويلية المرتبة الأولى من حيث الإستهلاك بكمية قدرها 31779,1 مليون ك .وات تمثل نسبة ٨و٦٢% من إجمالى الطاقة الكهربائية المستهلكة لهذه الفئة من المشتركين كما تمثل نسبة قدرها ٤,٢٥% من إجمالى الطاقة الكهربائية المستهلكة فى مصر عام ٢٠١٠/٢٠١١.

وبلغت نسبة الإستهلاك المنزلي ٤١% من إجمالي الطاقة الكهربائية في مصر عام ٢٠١١/٢٠١٠ مقابل نسبة ٣٩,٩% عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ، مما يعني زيادة الإستهلاك المنزلي بنسبة ١,١% خصماً من إستهلاك باقي الإستخدامات الأخرى.

كما بلغ نصيب الفرد من إجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة كمية قدرها ١٥٧٢ ك.و.س عام ٢٠١١/٢٠١٠ مقابل كمية قدرها ١٥٢٨,٨ عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ تمثل تطور في نصيب الفرد من إجمالي إستهلاك الطاقة الكهربائية في مصر نسبة قدرها ٢,٨٣%، في حين بلغ نصيب الفرد من إستهلاك الطاقة الكهربية من الإستهلاك المنزلي كمية قدرها ٦٤٥ ك.و.س عام ٢٠١١/٢٠١٠ مقابل كمية قدرها ٦٠٩,٨ ك.و.س عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بنسبة تطور قدرها ٥,٧٧%.

وقد بلغت القيمة المضافة لقطاع الكهرباء قيمة قدرها ١٦,٨ مليار جنية تمثل نسبة قدرها ١,٢٨% من إجمالي القيمة المضافة (الناتج المحلي) في مصر والبالغ ١٣٠٩,٩ مليار جنية عام ٢٠١١/٢٠١٠ ، كما تلاحظ زيادة القيمة المضافة في قطاع الكهرباء عام ٢٠١١/٢٠١٠ بزيادة قدرها ١,٩ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٣% عن عام ٢٠١٠/٢٠٠٩.

يأتى هذا التقرير في إطار قيام جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك بمهامه لتحقيق أهدافه ومنها إعداد ونشر الدراسات والتقارير والتوصيات التي تساعد على تطوير الأداء في قطاع الكهرباء بما يساعد في وضع خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدولة .

خريطة رقم (١)

كمية ونسبة الطاقة الكهربائية المستهلكة فى الأنشطة الإقتصادية موزعة حسب المحافظات(مليون ك.و.س) عام ٢٠١٠/٢٠١١

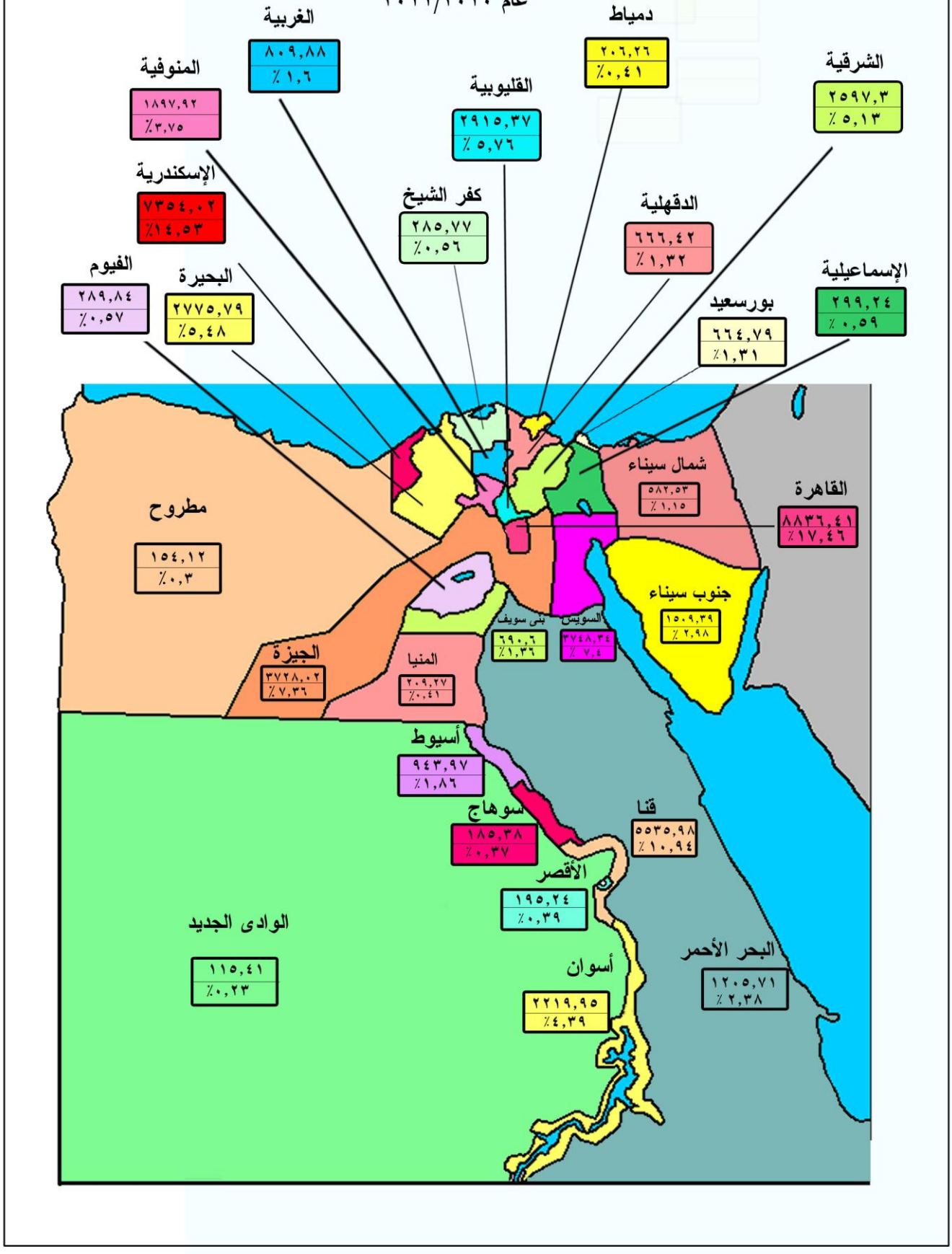

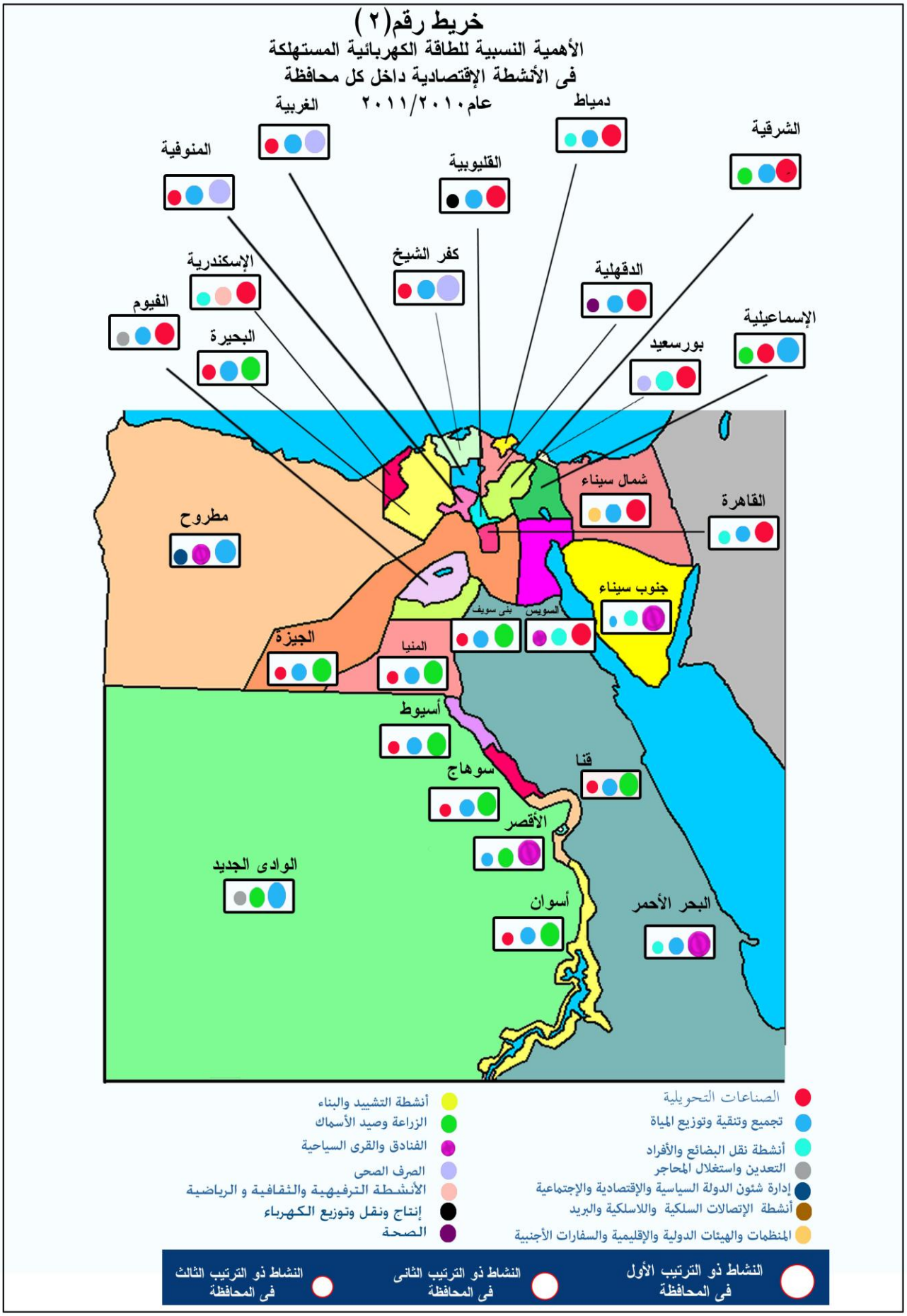

٣- مجال التدريب

اولاً: التدريب الخارجي

من خلال برنامج التعاون بين تجمع منظمي الكهرباء والغاز لدول حوض البحر المتوسط (MEDREG) و Florence School for Regulators للعام الرابع على التوالي، حصل أحد العاملين على دبلومة في تنظيم قطاع الطاقة وتشمل دورة لمدة أسبوع بمقر مدرسة فلورانس بالإضافة إلى ثمانية أشهر للدراسة عن بعد ثم أسبوع بمقر مدرسة فلورنس للتقييم وقد حصل المتدرب على الدبلومة بتفوق.

ثانياً:التدريب الداخلى

١. شارك عدد ٢ متدرب من العاملين بالجهاز ببرنامج الماجستير فى إدارة الأعمال (MBA)، وقد قام المتدرب الاول باستكمال الترم الثالث والمتدرب الثانى باستكمال الترم الرابع في البرنامج.
٢. تم تدريب عدد ١ من العاملين ببرنامج اللغة الإنجليزية.
٣. تم تدريب عدد ٢ من العاملين في مجال قوانين شئون العاملين بدورتين للتحكيم الدولى .
٤. تم تدريب عدد ٣ من العاملين فى المدرسة الوطنية للإدارة (ENA) وتنقسم الي الدورة الدوليه والدوره الدوليه طويلة الأجل .

مجال شئون الجهاز:

أ. الكود الاخلاقي :-

نظراً للأهمية الالتزام بقواعد النزاهة والشفافية وعدم التمييز والكفاءة في عمل الجهاز، قام الجهاز بالتعاون مع الاستشاري الدولي بإعداد كود أخلاقي استرشاداً بما يتم تطبيقه في الدول المتقدمة. ويشمل ذلك الكود عدة أبواب بيانها كالتالي:-

- **الهدف ومجال التطبيق.**
- **معايير النزاهة وحسن السمعة.**
- **المبادئ الارشادية لتنفيذ الأعمال.**
- **إدارة المعلومات وتأمين البيانات ومعايير الاطلاع.**
- **حالات تضارب المصالح.**
- **استخدام أصول ومعدات الجهاز.**
- **المعايير الأخلاقية لمجلس الإدارة والإدارة العليا.**

ب. تطوير الادارة القانونية

- **تم تدعيم الادارة القانونية بعدد ٢ محام من الحاصلين على ليسانس حقوق باللغة الانجليزية للعمل في مجال العقود والترجمة.**

- **تم تكوين مجموعة للدراسات القانونية داخل الادارة حيث قامت بإعداد دراسات عن التحكيم في عقود الطاقة والخبرة الدولية في مجال فض المنازعات بين الشركات العاملة في مرفق الكهرباء.**

التقرير المالى للعام المالى ٢٠١٢/٢٠١١

ملخص النشاط المالي للجهاز عن العام المالى 2012/2011

السياسات المحاسبية

- ❑ الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة المصرية الصادرة كإطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٥٧٠ لسنة ٢٠٠٦.
- ❑ تم تقييم المنصرف من المخازن على أساس المتوسط المتحرك.
- ❑ تم احتساب إهلاك الأصول على أساس سياسة القسط الثابت ووفقاً للمعدلات الآتية:-
  - أثاث ومعدات مكتبية بمعدل ١٠%.
  - الآت ومعدات بمعدل ١٠%.
  - وسائل نقل بمعدل ٢٠%.
  - أصول غير ملموسة بمعدل ٢٥%.

الموقف الضريبي:

يقوم الجهاز بسداد الضريبة الداخلية في المواعيد المحددة قانوناً والمنصوص عليها بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

يقوم الجهاز بسداد كل من ضريبة الأرباح التجارية، الصناعية، ضريبة الدمغة، وضرائب كسب العمل طبقاً للمواعيد القانونية

اولاً:-الايرادات

بلغت إجمالي الإيرادات خلال الفترة من 2011/7/1 وحتي 2012/6/30 حوالي مبلغ ١١٢١٠٣٤٨.٧٣ مليون جنيه بيانها كالتالي:

البيان	ربط	فعلى	نسبة التنفيذ	فعلى ٢٠١٠/٢٠١١
ايرادات النشاط :				
خدمات مباعة	14840000	10621292.88	%٧١.٦	٩٩٥٦٨٣٤.٢٠
فوائد دائنة اخرى	٢٠٠٠٠٠٠	٢٤٦٤١٨.١٢	%١٢.٣	١٤٧٨٢٤٥.٩٤
تعويضات وغرامات	٤٠٠٠٠	٠		
ايرادات سنوات سابقة	١٠٠٠٠٠	٣٣٢٤٩٦.٨١	%٣٣٢	37.98
ايرادات وارباح اخرى	٢٠٠٠٠	١٠١٤٠.٩٢	%٥٠	11610.38
جملة الايرادات	**١٧٠٠٠٠٠٠**	**١١٢١٠٣٤٨.٧٣**	**%٦٥.٩**	١١٤٤٦٧٢٨.٥٠

ثانيا المصروفات:

أ- الأجور:

بلغ إجمالي المنصرف على الأجور خلال الفترة حتي 2012/٦/٣٠ مبلغ ٥٤٩٣٠٤١.١٢ جنيه بنسبة تنفيذ ٩١.٥٥% وبيانها كالتالي:

البيان	الربط بعد التعديل	فعلي	نسبة التنفيذ
أجور نقدية	٥٣٨٩٤١٢	٥٠٠٥٦٨٢.٢٤	%٩٢.٩
أجور عينية	٣٠٥٠٠٠	٢٧٨٦٥٢.١٧	%٩١.٤
مزايا تأمينية	٢٥٩٤٥٤	٢٠٨٧٠٦.٧١	%٨٠.٤
إعتماد إجمالي لم يوزع	٤٦١٣٤		
الاجمالي	٦٠٠٠٠٠٠	٥٤٩٣٠٤١.١٢	%٩١.٥٥

ب – التكاليف والمصروفات :

بلغت إجمالى مصروفات النشاط خلال الفترة حتى٢٠١٢/٦/٣٠ مبلغ ٣٦٦١٣٢٣.٩٧ جنيه بنسبة تنفيذ ٦٩.٨٧ % وبيانها كالتالى:

البيان	الربط بعد التعديل	فعلى	نسبة التنفيذ
خامات ومواد وقطع غيار	٣٥٠٠٠٠	٢٣٨٨٧٦.٦٧	%٦٨.٢٥
المصروفات	٣٣٠٠٠٠٠	٢٨٤٩٣٥٠.٩	%٨٦.٣٤
اعباء وخسائر	١٥٩٠٠٠٠	٥٧٣٠٩٦.٤	%٣٦.٠٤
الاجمالى	٥٢٤٠٠٠٠	٣٦٦١٣٢٣.٩٧	%٦٩.٨٧

ثالثا..: فائض العـــــام :

بلغ ربح العام بعد الضريبة عن الفترة من ٢٠١١/٧/١وحتى٢٠١٢/٦/٣٠ مبلغ ٢٠٥٥٩٨٣.٦٤ جنيها بنسبة تنفيذ ٣٥.٦٩ %

البيـــان	الربط	فعلى٢٠١٢/٢٠١١	نسبة التنفيذ	فعلى٢٠١١/٢٠١٠
الفائض قبل الضريبة	٧٢٠٠٠٠٠	٢٥٦٩٩٧٩.٥٥	%٣٥.٦٩	٤١٢٥٥١٣.٧٦
(-)				
الضريبة الدخلية(20%)	١٤٤٠٠٠٠	٥١٣٩٩٥.٩١	%٣٥.٦٩	٨٢٥١٠٢.٧٥
(=)				
ربح العام بعد الضريبة	٥٧٦٠٠٠٠	٢٠٥٥٩٨٣.٦٤	%٣٥.٦٩	٣٣٠٠٤١١.٠١

رابعا.. الاصول:-

بلغت إجمالى الاصول فى ميزانية٢٠١١/٢٠١٢ مبلغا وقدره ٢٩٨١٠١٢٦.٤٧ جنيه وبيانها كالتالى

١. الاصول طويلة الاجل

البيان	القيمة
أثاث ومعدات مكتبية الات ومعدات وسائل انتقال	928699.5 38087.37
مشروعات تحت التنفيذ(تكوين سلعى)	٩٣١٨٤.٠٥
اصول غير ملموسة (الصافى)	٨٠٨٧٩.٣٣
الاجمالى	**1140850.25**

٢. الاصول المتداولة

البيان	القيمة
البنك المركزى المخزون ارصدة مدينة أخرى	٢٨٤٦٨٣٤١.٨٢ ١١٣٠٧.٤٢ ١١٠٩٨٨.٩٧ ٧٨٦٣٨.٠١
الاجمالى	**٢٨٦٦٩٢٧٦.٢٢**

خامسا.. الإلتزامات:-

بلغت جملة الإلتزامات فى ميزانية٢٠١١/٢٠١٢مبلغ وقدره ٢٩٨١٠١٢٦.٤٧ جنيه بيانها كالتالى:

البيان	القيمة
إحتياطيات	**٣٢٨٨٢٧٣.٤٥**
فائض مرحل	**٢٣٣٧٨٤٨٧.٦٦**
فائض عام	**٢٠٥٥٩٨٣.٦٤**
الاجمالى	**٢٨٧٢٢٧٤٤.٧٥**
الالتزامات المتداولة	
موردين	**١٨٣٣.٣٥**
دائنون متنوعون (ضرائب العام - تامينات للغير)	**٥٤٠٣٦٨.٠٦**
عملاء شاذ	**٣٥٠٠٠**
ارصدة دائنة	**٤١٧١٨٠.٣١**
دائنو شراء اصول جديدة	**٩٣٠٠٠**
إجمالى الالتزامات المتداولة	**١٠٨٧٣٨١.٧٢**
الاجمالى العام	**٢٩٨١٠١٢٦.٤٧**

سادساً..الاستخدامات الاستثمارية:-

ربط العام٢٠١١/٢٠١٢	فعلى	نسبة التنفيذ	مصادر التمويل	
			فائض مرحل	مخصصات(اهلاك)
500000	**270268**	**%54**		**%100**